

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون

الجلسة العامة ٥٨

الاثنين، ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو (أوكرانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، كما يشر فني أن
أفتتح المناقشة السنوية المتعلقة بالبند المعنون "قضية
فلسطين".

البند ٣٦ من جدول الأعمال

قضية فلسطين

أود أولاً، وقبل كل شيء، أن أهنئكم مرة أخرى،
سيدي، على انتخابكم عن جدارة لرئاسة الجمعية العامة
في دورتها الثانية والخمسين، وأن أذكر بأنكم كنتم عضوا
ناشطا في لجنتنا. إن الجميع يشهدون لكم بطاقتكم غير
المحدودة ومهاراتكم الدبلوماسية وتفانيكم في أهداف
الأمم المتحدة، ويقدرونها عظيم التقدير. وإنني لعل
اقتناع بأنكم ستوجهون أعمالنا بطريقة تحقق أعظم
النتائج إثمارا.

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/52/35)

تقرير الأمين العام (A/52/581)

رسالة من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب
الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/52/571)

منذ وقت غير بعيد، رأيت بعض الوفود أن ولاية
اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير
القابلة للتصرف لم تعد لها حاجة نتيجة التطور الإيجابي
لعملية السلام، وأن اللجنة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى
النشطة فيما يتعلق بهذه المسألة ينبغي أن تصفى، جنبا
لجنب مع وحدات الأمانة العامة التي تخدمها. وأعتقد أن
تلك الوفود غيرت رأيها بسرعة في ضوء التوقف الذي
أصاب عملية السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة
لسعادة السيد إيبرا ديغوان كا، ممثل السنغال، بصفته
رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه
غير القابلة للتصرف.

السيد كا (السنغال)، رئيس اللجنة المعنية بممارسة
الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (ترجمة
شفوية عن الفرنسية): يسرني حقا أن أخاطب الجمعية العامة
مرة أخرى بصفتي رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد
الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات
بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

تستوجب الشجب يقوم بها أعداء السلام. إنهم يزرعون الخوف والشك ويمنعون التقدم نحو المصالحة الضرورية لتحقيق حل سياسي سلمي دائم بين الطرفين.

إن الأعمال الانتقامية التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية ضد السكان الفلسطينيين جميعاً لا يمكن للمجتمع الدولي أن يبررها أو يقبلها باعتبارها تدابير أمنية لازمة. والواقع أنهم، بخنقهم الاقتصاد وعرقله التحرك الطبيعي بين غزة والضفة الغربية، إنما يضاعفون الشعور بعدم الأمن والتوتر ويسببون أخطاراً يؤسف لها في عملية السلام. وهم لا يمكنهم إلا أن يزيدوا إذكاء عدم الاستقرار، والعنف، وانعدام الأمن.

طوال العام الماضي أعربت مرارا - باعتباري رئيساً للجنة - عن هذه الشواغل لمجلس الأمن وكذلك للجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين المستأنفة وفي دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة. لقد حثت هذه الأجهزة، والمجتمع الدولي بأسره، على تكثيف جهودهم ومبادراتهم لإنقاذ وإحياء عملية السلام ولتأمين احترام أحكام القانون الدولي، وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس.

وقد شاركت أيضاً بشكل نشط، نيابة عن اللجنة، في المداولات المتكررة بشأن فلسطين التي أجرتها هيئات حكومية دولية، من أبرزها حركة بلدان عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وقراراتها ومقرراتها وكذلك تلك الصادرة عن هيئات حكومية دولية وأخرى تابعة للأمم المتحدة، تشهد على اهتمامها التام وقلقها البالغ فيما يخص الوضع المثير للقلق في فلسطين. إنها تعبر عن الإصرار على العمل بشكل جماعي على كسر الجمود الخطير الذي تحتجز فيه عملية السلام. وإن مجتمع الأمم المتحدة للسلام يرغب ببساطة في أن يفهم الطرفين - عن طريق الرسائل التي يوجهها - أن السلام وحده هو الذي يمكنه أن يحقق الأمن، وأن الأمن وحده هو الذي يمكنه أن يحفظ السلام.

واللجنة - في اضطلاعتها بولايتها - لا تزال تعمل كل شيء ممكن للإسهام بشكل فعال وبناءً عن طريق برنامج الحلقات الدراسية واجتماعات المنظمات غير الحكومية المنظمة تحت رعاية الأمم المتحدة. وتلك الاجتماعات وفّرت محفلاً للمناقشة الصريحة المفيدة ولا اعتماد

إن اللجنة، بينما رحبت بالمنجزات التي تحققت في المفاوضات منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بالتوقيع على إعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت والتطورات التي تلت ذلك، وبخاصة الاتفاق المؤقت لعام ١٩٩٥، حذرت من أن هذه لم تكن سوى خطوات نحو التحقيق الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. ولأن الحالة على الطبيعة لا تزال هشة ومحفوفة بمخاطر لا يمكن التكهن بها، ذكرت اللجنة المجتمع الدولي بأن على الأمم المتحدة مسؤولية دائمة بشأن قضية فلسطين إلى أن تحل القضية بطريقة مرضية وفقاً للشرعية الدولية.

إن اللجنة، باعتبارها الجهاز الذي أنشأته الجمعية العامة لتناول قضية فلسطين، لا تزال تحبذ القيام بدور رئيسي خلال الفترة الانتقالية المتوخاة في الاتفاقات، وستظل تحبذ هذا إلى أن يتوصل إلى الحل المنشود. وفي إطار جهود المجتمع الدولي لإيجاد حل، سنكون أول من يسره حدوث تطورات إيجابية في عملية السلام، وهي عملية أثارت آمالاً عريضة لدى العالم أجمع.

إلا أن اللجنة تشعر بحزن واضطراب عميقين اليوم نتيجة الصعوبات والعقبات المتزايدة التي لا تزال تجعل عملية السلام هشة. فباستئنافها سياستها الخاصة ببناء المستوطنات ومصادرة الأراضي؛ وبتعديدها المتزايد على الممتلكات في القدس الشرقية المحتلة، وإنكارها حقوق الإقامة على الفلسطينيين المولودين أو الذين يعيشون هناك؛ وبقيامها بأعمال إغلاق وحصار عقابية مطولة في المناطق الخاضعة لإدارة السلطة الفلسطينية؛ وبتأجيلها الانسحاب من الكثير من أجزاء الضفة الغربية؛ وبقبولها دون مبالاة أعمال المضايقات التي يرتكبها المستوطنون المسلحون ضد العرب المدنيين غير المسلحين الأبرياء؛ وبقيامها بحملات عقابية وأعمال تخويف ضد السكان الفلسطينيين؛ وبمنعها إعادة توحيد الأسر الفلسطينية. بهذه السبل جميعاً، أوجدت الحكومة الإسرائيلية وضعاً يتسم باليأس والتوتر العميقين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهكذا، قوض سلوك الدولة المحتلة وبشكل متزايد الثقة وأضعف التوقعات التي أثارها عملية السلام في عام ١٩٩٣.

لقد أدانت اللجنة مرارا أعمال العنف قام بها متطرفون، وأسفرت عن خسارة مأساوية في الأرواح بين المدنيين الأبرياء على كلا الجانبين. إن هذه الأعمال التي

التي تتبعها القيادة الإسرائيلية الحالية. هذه السياسات تتعارض على نحو مباشر مع الاتجاه التاريخي لحسم النزاعات في العالم عن طريق الحوار والتعاون. وينبغي أن تكون تدابير بناء الثقة والتفاوض أساس دينامية عملية السلم.

إن هذه السياسات، بسعيها إلى فرض سلم غير عادل ينكر الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، تقوض كل إنجازات السلم والنسيج الهش للعلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الذي بدأ يتدعم في فلسطين. ويجري إضاعة فرصة تاريخية نادرة، دون اقتراح أي حل عملي آخر.

واليوم، آن الأوان أكثر من أي وقت مضى لزيادة المبادرات التي ترمي إلى إنقاذ عملية السلم وتجنب شعوب المنطقة شبح الحرب وأعمال العنف.

ونأمل بإخلاص، أن تبين هذه المناقشة الحالية، كما فعلت المناقشة الأخيرة في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، الطريق لتحقيق السلم وذلك بأن تذكر قادة إسرائيل مرة أخرى بتعهدات بلدهم كدولة طرف في اتفاقية جنيف الرابعة وكدولة عضو في الأمم المتحدة. ينبغي أيضا أن نعيد تأكيد الموقف الواضح الذي اتخذه المجتمع الدولي لتأييد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وللتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني الذي يعتبر لب النزاع العربي الإسرائيلي.

وبغية تحقيق هذه التسوية العادلة والدائمة التي تتأصل جذورها في الشرعية الدولية، ينبغي للطرفين المعنيين أن يبذلا جهدا متزايدا وأن يفهما أن السلم والثقة المتبادلة والتعايش مع احترام حقوق وكرامة الجميع هي وحدها التي يمكن أن تضع نهاية لسفك الدماء بجميع أشكاله وللكراهية المستدامة والتدمير العنفي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ليعرض تقرير اللجنة.

السيد صليبا (مالطة) (مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لشرف لي، بصفتي مقررا للجنة، أظطلع بمهامي الجديدة منذ وقت مبكر من هذا العام، أن

استراتيجيات ذات اتجاه عملي بمشاركة الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والخبراء والزعماء، والأفراد البارزين وصانعي القرار الفلسطينيين والإسرائيليين.

ونحن نعلق أيضا أهمية كبرى على برنامج الدراسات والمنشورات، وسائر الأنشطة التي تقوم بها شعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة، بما في ذلك برنامج تدريب موظفي السلطة الفلسطينية ونظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين.

وأنا واثق بأن المقرر، عندما يقدم تقرير اللجنة، سيوفر التفاصيل الضرورية بشأن مختلف هذه الأنشطة.

وبالنسبة لي، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن امتنان اللجنة وتقديرها للدعم السخي الذي تقدمه حكومتا إندونيسيا والأردن، اللتان وفرتا أماكن الانعقاد والتسهيلات لعقد حلقة دراسية آسيوية وندوة للمنظمات غير الحكومية، ولحلقة دراسية بشأن المساعدة التي تقدم إلى الشعب الفلسطيني على التوالي.

ونعبر عن شكرنا العميق أيضا للحكومة البلجيكية لتوفيرها تسهيلات لعقد مؤتمر في شباط/فبراير المقبل، ينظم بالتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية، ونشكر أيضا حكومة شيلي لموافقتها على استضافة الحلقة الدراسية القادمة لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وندوة المنظمات غير الحكومية.

وتعلم الجمعية العامة أن جمهورية جنوب أفريقيا طلبت أن تصبح عضوا كامل العضوية في اللجنة وأن ناميبيا ستحذو حذوها قريبا. ونحن نحاول أن نشجع جميع الدول على أن تشارك مشاركة أكبر في أنشطة اللجنة، وأعربت حكومات أخرى عن اهتمامها بهذه المشاركة. ونلاحظ مع التقدير التصويت الإيجابي المتزايد على جميع القرارات المتصلة بقضية فلسطين ويبدو ذلك واضحا في الأغلبية الساحقة التي أيدت القرارات التي اتخذت في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة. هذا التأييد المتزايد يرسل رسالة واضحة ويبعث على الأمل والاطمئنان ويشجع جميع أعضاء اللجنة على تكثيف جهودنا وزيادتها في السنة المقبلة.

أعتقد أن أحداث العام الماضي تبين بما لا يدع أي مجال للشك الأخطار الكبيرة لسياسات التوسع والإبعاد

والخمسعين المستأنفة والدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة.

كذلك ذكرت اللجنة المجتمع الدولي بحقيقة أن الاحتلال لا يزال مستمرا، وذلك بتنظيم احتفال خاص لإحياء الذكرى السنوية الثلاثين لحرب حزيران/يونيه ١٩٦٧، وأعرب الرئيس عن القلق الذي تشعر به اللجنة وذلك في الاجتماعات الوزارية الدولية ذات الصلة وفي اجتماعات القمة التي مثل فيها اللجنة. ويشير التقرير أيضا إلى القلق المماثل الذي أعربت عنه هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية في قراراتها وبياناتها الرسمية المتعلقة بقضية فلسطين، وترد قائمة بهذا كله في التقرير.

يقدم الفصل الخامس أيضا بيانات عن جهود اللجنة لجعل عملها أكثر ملاءمة وفائدة في ضوء التطورات الجديدة على أرض الواقع ولإشراك بلدان أخرى في عملها. وتواصل اللجنة مساعيها لشحذ التركيز في الحلقات الدراسية وفي اجتماعات المنظمات غير الحكومية في مختلف المناطق حتى يزداد توجهها العملي وتمتد إلى مكونات أوسع للمنظمات غير الحكومية.

ومن بين الاجتماعات التي عقدت خلال عام ١٩٩٧ اجتماع المشاورات السنوية مع ممثلي لجان التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية الذي عقد في نيويورك في شباط/فبراير؛ وحلقة دراسية وندوة للمنظمات غير الحكومية في آسيا بشأن قضية فلسطين عقدا في جاكارتا بإندونيسيا في أيار/مايو؛ والحلقة الدراسية السنوية المعنية بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التي عقدت في عمان بالأردن في أيار/مايو أيضا؛ وندوة المنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية التي عقدت في نيويورك في حزيران/يونيه؛ والندوة الأوروبية السنوية للمنظمات غير الحكومية والاجتماع الدولي للمنظمات غير الحكومية المعقودين في جنيف في آب/أغسطس. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأضم صوتي إلى صوت رئيسنا في الإعراب عن خالص شكرنا لحكومتنا الأردن وإندونيسيا على استضافتهما لهاتين المناسبتين الهامتين وتيسيرهما لعقدتهما.

ويتيح هذا الفصل أيضا معلومات عن أنشطة شعبية حقوق الفلسطينيين في ميدان البحوث والمنتشورات، بما في ذلك الدراسة التي صدرت مؤخرا بشأن مركز القدس، وكذلك نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية

أقدم إلى الجمعية العامة للمرة الأولى التقرير السنوي للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

خلال العام الماضي واصلت اللجنة بذل قصاري جهدها لتنفيذ الولاية التي أنيطت بها من قبل الجمعية العامة. ويغطي التقرير التطورات الجديدة بشأن قضية فلسطين وعملية السلام وأنشطة اللجنة منذ قدمت تقريرها في العام الماضي.

مقدمة التقرير ترد في الفصل الأول الذي يشير بإيجاز إلى أهداف اللجنة وشواغلها في ضوء الحالة السائدة، والفصلان الثاني والثالث إجرائيان ويلخصان الولايات الخاصة بالجنة، وبشعبة حقوق الفلسطينيين وإدارة شؤون الإعلام ويعطيان معلومات عن تنظيم أعمال اللجنة.

ويغطي الفصل الرابع تطورات الحالة المتصلة بقضية فلسطين، كما رصدتها اللجنة في غضون العام. ولئن كنا نلاحظ بعض التقدم في عملية السلم في أوائل هذا العام، وبصفة خاصة التوقيع على بروتوكول الخليل والإفراج عن بعض السجناء الفلسطينيين، فإن اللجنة تشعر بقلق متزايد لتدهور الحالة وتكثيف العنف وزيادة التوتر على أرض الواقع. وأعربت اللجنة عن قلقها البالغ لأن المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية واجهت نكسات خطيرة كنتيجة للموقف الذي اتخذته حكومة إسرائيل بشأن شتى عناصر عملية السلام. وأعربت اللجنة بصفة خاصة عن انزعاجها حيال موقف حكومة إسرائيل من مسألة القدس، وبخاصة إنشاء مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم، والتهديد المتزايد لحقوق إقامة الفلسطينيين في القدس والتوسع في بناء المستوطنات بصفة عامة ومصادرة الأراضي العربية وهدم المنازل الفلسطينية وإغلاق المطول للأراضي الفلسطينية.

ويرد الجزء الأساسي من التقرير في الفصل الخامس الذي يقدم بيانا بالإجراءات التي اتخذتها اللجنة وفقا لقراري الجمعية العامة ٢٣/٥١ و ٢٤/٥١ وشارك رئيس اللجنة في الجهود الدولية لمعارضة بناء مستوطنة إسرائيلية جديدة في جبل أبو غنيم عن طريق توجيه انتباه الأمين العام ورئيس مجلس الأمن إلى ذلك، وعن طريق تمثيل اللجنة على نحو نشط في جميع الاجتماعات ذات الصلة لمجلس الأمن، والدورة الحادية

الأوسط، وتؤكد من جديد أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية دائمة فيما يتعلق بقضية فلسطين إلى حين التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة على أساس المبادئ التي تم وضعها وقبولها. وتكرر اللجنة التأكيد على رأيها بأن دورها سيظل مفيدا وضروريا إلى حين التوصل إلى تسوية نهائية مرضية، وتدعو الجمعية العامة لأن تعترف مرة أخرى بأهمية دورها هذا وأن تعيد التأكيد على ولايتها بتأييد ساحق.

وأخيرا، تعرب اللجنة عن تقديرها البالغ للدول التي تدعم عملها، وتشدد على استمرار أهمية وجدوى برنامجها الخاص بعقد الحلقات الدراسية واجتماعات المنظمات غير الحكومية، وتدعو إلى تحقيق أكبر مشاركة ممكنة للدول، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية في الاجتماعات التي تنظم تحت رعايتها، نظرا لأن هذه الاجتماعات توفر محافل مفيدة وفريدة لمناقشة جميع القضايا ذات الصلة ولإعداد أنشطة مشتركة من جانب كل المعنيين.

وتشدد اللجنة كذلك على المساهمة الأساسية التي تقدمها شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة، بوصفها مركزا للتنسيق لجمع ونشر المعلومات عن جميع المسائل المتصلة بقضية فلسطين، وتطلب من هذه الشعبة أن تواصل برنامج منشوراتها ودراساتها وأن تزيد من تطوير نظام معلومات الأمم المتحدة المحوسب بشأن قضية فلسطين. وتطلب أيضا استمرار برنامج تدريب موظفي السلطة الفلسطينية.

وأخيرا، تعرب اللجنة عن نيتها في أن تواصل جهودها لتحقيق أقصى فعالية ممكنة في تنفيذ ولايتها وأن تكييف برنامج عملها في ضوء التطورات كيما تواصل المساهمة، لأقصى درجة ممكنة، في تحقيق الهدف المشترك للأمم المتحدة الذي يتوخى التوصل إلى حل عادل ودائم لقضية فلسطين.

وإني لعلّ ثقة من أن هذا التقرير سيساعد الجمعية العامة في تيسير مداولاتها حول هذه القضية الهامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو رئيس وفد فلسطين المراقب السيد فاروق القدومي. أعطيه الكلمة وفقا لقراري الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ و ١٧٧/٤٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨.

فلسطين. كما يتيح معلومات عن برنامج تدريب موظفي السلطة الفلسطينية على جوانب أعمال الأمم المتحدة، الذي بدأ في عام ١٩٩٦ واستمر هذا العام. وأخيرا، يصف هذا الفصل الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي أقيم في نيويورك وفي مكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ومدن أخرى.

ويغطي الفصل السادس العمل الذي اضطلعت به إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥/٥١ ويشمل المنشورات والأنشطة السمعية - البصرية وغيرها من الأنشطة التي تقوم بها هذه الإدارة. ويتضمن الفصل السابع والأخير توصيات اللجنة إلى الجمعية العامة. وإذ تشير اللجنة إلى شتى المناسبات السنوية في تاريخ تشريد الشعب الفلسطيني التي احتفل بها في عام ١٩٩٧، فإنها تحث المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده لدعم حقوق هذا الشعب غير القابلة للتصرف، التي تشكل السبيل الأساسي إلى إحلال سلم عادل ودائم. وترى اللجنة أيضا أنه من الضروري أن يكشف المجتمع الدولي جهوده لدعم عملية المصالحة التاريخية بين الجانبين ولتحقيق التنفيذ الفعال للاتفاقات التي أمكن التوصل إليها منذ عام ١٩٩٣.

وفي الوقت نفسه، تعرب اللجنة عن بالغ قلقها إزاء تزايد حالة الجمود في عملية السلام وتفاقم حدة التوتر والعنف على أرض الواقع. وتطالب بوضع نهاية للإغلاق المطول للأراضي المحتلة وغير ذلك من أشكال العقاب الجماعي من أجل إعادة الثقة المتبادلة وتعزيز السلام.

وتعرب اللجنة عن قلقها البالغ إزاء الإجراءات التي تتخذها إسرائيل في القدس الشرقية المحتلة وإزاء تكثيف عمليات بناء المستوطنات، لأن ذلك يلحق الضرر بفرص تحقيق السلام العادل وإعمال حق الفلسطينيين في تقرير المصير. وفيما يتعلق بوجه خاص بقرار إسرائيل بناء مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم رغم معارضة المجتمع الدولي، تعرب اللجنة عن تأييدها الكامل للتوصيات التي وضعتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة ولعقد مؤتمر للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة. وتعلن اللجنة أيضا أنها ستواصل مشاركتها في متابعة هذه التوصيات بغية تشجيع اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

وتدعو اللجنة إلى بذل جهود إضافية من جانب المجتمع الدولي لإعادة الزخم إلى عملية السلام في الشرق

التوتر، لم ينس السيد كريستوفر، وزير خارجية الولايات المتحدة السابق، أن يبعث برسالة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي نتانياهو يقر له بموجبها بحرية التصرف في إعادة الانتشار وأن يحدد موعده وعمقه الجغرافي، وما يراه من نقل المزيد من السلطات إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، ذلك دون مفاوضات مع الفلسطينيين، مخالفا بذلك نصوص الاتفاق الذي نص على سحب القوات الإسرائيلية وإعادة انتشارها من ٣٠ في المائة من الضفة الفلسطينية فوراً بعد تنفيذ بروتوكول مدينة الخليل.

وبالرغم من توصل الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، إلى اتفاق حول المدينة، بدأت الحكومة الإسرائيلية فوراً بناء المستوطنات في جبل أبو غنيم في منطقة القدس - بيت لحم، المحتلة وكان من المفروض أن تبدأ فوراً بسحب قواتها من المناطق الريفية بدلاً من البدء بمصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء المستعمرات عليها.

أما فيما يتعلق بالقدس، تواصل إسرائيل انتهاكاتهما، إذ تصدر المنازل والأبنية الفلسطينية خاصة داخل أسوار المدينة المقدسة. لقد وضعت إسرائيل مخططاً خلال فترة قصيرة لمصادرة ١٨ منزلاً فلسطينياً لإسكان ١٨ عائلة يهودية، متحدية بذلك المجتمع الدولي والبعد الروحي لجميع الديانات، والتعايش السلمي بين هذه الأديان، بالإضافة إلى رفضها تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى الأخص قرارات مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ١٠٧٣ (١٩٩٦).

ومنذ توقيع بروتوكول الخليل وحتى الآن، تدور المفاوضات بل الاتصالات، بشكل مباشر وغير مباشر، من خلال الوسطاء المعنيين أحياناً. كما تقوم راعية مؤتمر السلام، الولايات المتحدة الأمريكية، بمحاولات خجولة لإقناع الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ التزاماتها، لكن بدون جدوى.

عندما تسلمت السيدة أولبرايت مهمة الشؤون الخارجية، لم تقم بجهد يذكر، وكانت تنتظر أن يتفاهم الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي - على حد قولها - لكي تزور المنطقة لتدفع المسيرة السلمية إلى مسارها الطبيعي، ولما ازدادت حالة التوتر في المنطقة بعودة مسلسل العنف مجدداً، جاءت أولبرايت واجتمعت بكل الأطراف المعنية بالمسيرة السلمية، عربية كانت أم إسرائيلية. وقد شاهدت ما شاهدته من ظواهر

السيد القدومي (فلسطين): السيد الرئيس، يسعدني أن أتناول الكلمة مبتدئاً بتقديم التحية إليكم والتهنئة بتسلمكم رئاسة الجمعية العامة في هذه الظروف الدولية المضطربة واثقين من حكمتكم في إنجاح أعمال هذه الدورة. كما نعرب عن تقديرنا لسلفكم السيد غزالي اسماعيل الذي أدار أعمال الدورة السابقة بكل نجاح.

ويسعدني أن أعرب عن تقديرنا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ولرئيسها السيد إيبيرا ديغين كا، الذي يبذل جهوداً متواصلة لخدمة قضية فلسطين.

نعود لنناقش قضية فلسطين في الجمعية العامة بعد أن صدم الرأي العام العالمي بما وصلت إليه المسيرة السلمية من جمود وتعثر، خاصة عندما تسلم السيد نتانياهو رئاسة الحكومة الإسرائيلية في العام الماضي بعد نجاح تجمع الليكود في الانتخابات الأخيرة حيث انتصر فيها التيار المتطرف في إسرائيل. ولم يخف على أحد أن الأحزاب المتطرفة والأصولية قد تعزز موقفها ونالت المزيد من المقاعد النيابية مما أحدث خللاً في تركيبة الكنيست الإسرائيلي. وهذا دليل على أن تيار التطرف داخل المجتمع الإسرائيلي ما زال يحظى بالأغلبية بفوز باهر. كان من المتوقع أن الأحزاب والجماعات التي تنادي بالسلام بعد اغتيال رئيس الوزراء إسحق رابين، أن تحظى بالفوز. ولكن الصورة انعكست بسقوط حزب العمل وانتصار الليكود وحلفائه المتطرفين.

كما تجسد التطرف الإسرائيلي في العمل على خلق الأسباب والوقائع التي تؤكد بشكل مادي رفض الحكومة الإسرائيلية لكل الاتفاقات المعقودة وتنكرها لما تعهدت به من الالتزامات، فكان أن طالبت بإعادة مناقشة الاتفاق حول إعادة الانتشار من مدينة الخليل، الذي وقعته حكومة العمل السابقة، ذلك الانتشار الذي كان من المفروض أن يتم قبل إجراء الانتخابات الإسرائيلية، ليبدأ بعد ذلك مباشرة إعادة الانتشار من لمناطق الريفية "B"، وخروج الجيش الإسرائيلي مما يزيد عن ٦٠٠ قرية فلسطينية، ولكن نتانياهو رئيس الحكومة الإسرائيلية، أصر على مناقشة الخروج من مدينة الخليل لتضيق سبعة أشهر، وليكسب في النهاية ٢٠ في المائة من مدينة الخليل بعد تقسيمها، محتفظاً لإسرائيل بالجزء التاريخي والتجاري والصناعي من المدينة، مع أنها مدينة فلسطينية مائة بالمائة. ومع الأسف، فبدلاً من أن تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دوراً إيجابياً لمنع عودة مسلسل العنف وتخفيف حالة

الفلسطيني اقتصاديا وأمنيا، وشل حركة المواطنين الفلسطينيين وتنقلاتهم، حيث أن الحصار الإسرائيلي يمنع المواطنين الفلسطينيين من الحركة ويعيق نقل البضائع وتنقل الأفراد في الضفة الغربية وقطاع غزة وبينهما ويمنع الدخول والخروج من وإلى الأراضي الفلسطينية، ويقوم نقاط التفتيش، ويعزل المدن والقرى ويمنع التنقل بينها.

إن هذه الإجراءات أدت إلى نقص حاد في المواد الأولية والغذائية مما شل الحركة الاقتصادية، ورفع نسبة البطالة إلى حوالي ٦٥ في المائة، وترك آثاره السلبية على الاستثمارات الوطنية والأجنبية التي انخفضت بشكل كبير، أضف إلى ذلك أن الحكومة الإسرائيلية امتنعت عن تحويل إيرادات الضرائب التي تجمعها من المواطنين الفلسطينيين إلى السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد شهد بذلك تقرير السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وفي نفس الوقت تنكرت لما تم الاتفاق عليه حول إعادة النازحين الفلسطينيين من أبناء الضفة الغربية وقطاع غزة الذين طردوا نتيجة عدوانها عام ١٩٦٧، ولا يقل عدد هؤلاء النازحين عن ٧٥٠ ٠٠٠ نازح، تنفيذًا لقرار مجلس الأمن ٢٣٧ (١٩٦٧) ثم طبقا لاتفاق إعلان المبادئ لعام ١٩٩٣.

كما أن إسرائيل ما زالت تتنكر لحق اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من فلسطين عام ١٩٤٨ في العودة إلى ديارهم، طبقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) لعام ١٩٤٨. علما أن إسرائيل ولدت في الأمم المتحدة وبقرار جمعيتها العامة ١٨١ (د - ٢) لعام ١٩٤٧، ولم تنشأ مع التاريخ ولم يكن قرار التقسيم هذا شهادة ميلاد لإسرائيل، بل كان أيضا لدولة فلسطين العربية المستقلة. والعجيب أننا نسمع اليوم رئيس الحكومة الإسرائيلية يهدد بضم الأراضي الفلسطينية إن أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية قيام دولة فلسطين المستقلة.

مرت أربع سنوات وإسرائيل تراوغ وتماطل وتحتال على النصوص والاتفاقات، وتستمر في تهويد المزيد من الأراضي الفلسطينية من خلال مصادرتها وبناء المستوطنات عليها، ومحاصرة السلطة الفلسطينية لشل فاعليتها ولقطع الطريق على الشعب الفلسطيني حتى لا يمارس السيادة على أرضه وعلى ثرواته. إنها تتنكر للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وتعمل على ترسيخ الوجود الاستيطاني على الأراضي الفلسطينية وزيادة عدد المستوطنات والمستوطنين باستمرار ليصبح من الصعب،

لا إنسانية، ومادية، تدين السلوك الإسرائيلي وتدلل على ضرورة القيام بجهود ناشطة لمنع تدهور الأوضاع في المنطقة. لقد شهدت بنفسها معاناة الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال والحصار الإسرائيلي المحكم، وعادت إلى واشنطن لتوجه دعوة إلى الفلسطينيين والإسرائيليين لاجتماع تفاوضي في نيويورك، في الثلث الأخير من شهر أيلول/سبتمبر الماضي ١٩٩٧. وخرجت بعد الاجتماع بنقاط أربع حددتها السيدة أولبرايت في بيان صحفي، ركزت فيه على المسائل الأمنية ومقاومة الإرهاب وبنيتها التحتية، ولكنها نسيت أن تشير بوضوح إلى وقف الاستيطان وبناء المستعمرات، وفي نفس الوقت أشارت إلى انتشار الجيش الإسرائيلي، ولكنها ربطته بشروط تؤدي في الحقيقة إلى عدم تنفيذ ذلك، مع أن أولبرايت تعلم أن هذين الموضوعين هما أساس التوتر القائم وسبب عودة مسلسل العنف إلى المنطقة.

ولا شك أنكم تعلمون، أن الحكومة الإسرائيلية قامت بأعمال استفزازية، مثل فتح النفق بجوار الحرم الشريف في القدس، أدت إلى صدامات دامية في شهر أيلول/سبتمبر من العام الماضي، ذهب ضحيتها ٨٣ شهيدا فلسطينيا وأكثر من ألف وثلاثمائة جريح، وأصدر مجلس الأمن في ذلك الوقت قراره رقم ١٠٧٣ (١٩٩٦) بإدانة هذه الأعمال الاستفزازية. كان ذلك أثناء الجمعية العامة، حيث شارك في مناقشات مجلس الأمن وزراء خارجية الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن مع الوزراء الآخرين، الأعضاء في المجلس وغيرهم من أعضاء الأمم المتحدة.

ما زال الموقف الأمريكي مترددا، لا يمارس دوره الفاعل كراع لعملية السلام. لقد قبلت الأطراف المعنية المبادرة التي قدمها الرئيس الأمريكي السابق بوش عام ١٩٩١، وعقد مؤتمر مدريد للسلام على أساس مبدأ مقايضة الأرض بالسلام، وانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، بما فيها القدس طبقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣) والقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) حول الانسحاب من الجنوب اللبناني، لكن الحكومة الإسرائيلية تنكرت تماما كعادتها لقرارات مجلس الأمن ولكل الاتفاقات والالتزامات. وكان من المفروض أن تقوم الولايات المتحدة بدورها الفاعل في إنعاش المسيرة السلمية والضغط على إسرائيل بطرقها الخاصة وهي تملك كما تعرفون كل الوسائل لعمل ذلك. وهذا ما أتاح الفرصة الزمنية لإسرائيل لكي تصدر المزيد من الأراضي الفلسطينية وبناء المزيد من المستوطنات الإسرائيلية، وإحكام الحصار على الشعب

واللبناني ما زالا مجعدين. بل إن الأمر أخطر من ذلك، لأن الحكومة الإسرائيلية تبنت الشر ضد هذين البلدين الشقيقين. يقوم الجيش الإسرائيلي باعتداءات متكررة على لبنان الشقيق، يذهب كل مرة ضحيتها العشرات من المدنيين وتدمر العديد من المراكز الحيوية في البلاد، ثم تدعي إسرائيل أنها على استعداد للانسحاب أولا من الجنوب اللبناني وتعلن رغبتها في السلام، وفي نفس الوقت تستمر في العدوان على لبنان.

يبدو من الوقائع والأحداث أن المسيرة السلمية في منطقة الشرق الأوسط وصلت إلى طريق مسدود بسبب سلوك رئيس الحكومة الإسرائيلية نتانيا هو وتجمعه وبسبب الإجراءات الاستفزازية التي تمارسها إسرائيل. وكان على الولايات المتحدة، كراع لهذه المسيرة، أن تقوم بتفعيل دورها لإنعاش التسوية السياسية. وهذا الوضع يتطلب تأكيد مسؤولية الأمم المتحدة - المسؤولية الدائمة لحفظ الأمن والسلام في العالم - وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي تقضي بانسحاب إسرائيل من المناطق التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧، حتى لا يعود مسلسل العنف والتوتر من جديد بعد أن تلاشت الثقة بين أطراف النزاع.

لقد سبق للأمم المتحدة أن اتخذت إجراءات عملية لمعالجة العديد من القضايا الدولية. فهل حان الوقت للأمم المتحدة لاتخاذ إجراءات عملية لحفظ السلام ووقف تدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة، والحفاظ على المسيرة السلمية وإنعاشها طبقا للأسس التي قام عليها مؤتمر مدريد للسلام؟ إن استمرار إسرائيل في هذا النهج يجعل من المستحيل نجاح المفاوضات السياسية أو الوصول إلى حل يصون الأمن والسلام في المنطقة.

إن بقاء الاحتلال الإسرائيلي واستمرار الاستيطان يحكمان مسبقا على فشل المسيرة السلمية التي تتطلب أولا انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وانسحابها من الجولان السوري والجنوب اللبناني، وإزالة المستوطنات الإسرائيلية. وإن لم يتم تحقيق ذلك ستبقى منطقة الشرق الأوسط معرضة لانفجارات وحروب متلاحقة.

لا شك أن قرار الدول العربية بوقف تطبيع العلاقات مع إسرائيل والامتناع عن حضور اجتماعات اللجان المتعددة الأطراف وغياب معظم الدول العربية عن

بل من المستحيل، تفكيك هذه المستوطنات طبقا لقرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) الذي دعا إلى تفكيكها عام ١٩٨٠ بالإجماع.

لقد أكدت قرارات مجلس الأمن المتعاقبة أن سياسة إسرائيل وممارساتها في إقامة المستعمرات غير شرعية، وتشكل عقبة خطيرة من أجل التوصل إلى سلام شامل ودائم. كما أنها تتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة ومع القانون الدولي. بل ذهب مجلس الأمن إلى أبعد من ذلك فاتخذ قراره ٤٦٥ (١٩٨٠) في آذار/ مارس ١٩٨٠ بالإجماع، مطالبا إسرائيل بتفكيك المستوطنات الإسرائيلية القائمة آنذاك. وبعد ذلك التاريخ بدأنا نلاحظ تراجعاً في موقف الولايات المتحدة الأمريكية، فلم تذهب في إجراءاتها أبعد من تقديم الاحتجاجات الشكلية على استمرار بناء المستوطنات. بل إنها سمحت أحيانا لإسرائيل باستكمال بعضها، ورأت فيها عقبة على طريق التسوية السياسية ثم عاملا يعقّد مسيرة السلام. ونلاحظ مؤخرا أن الولايات المتحدة، مع الأسف، بدأت تأخذ بمنظور إسرائيلي بالقول إنه لم يعد للأمم المتحدة دور في القضايا المتعلقة بالتسوية السياسية مثل المستعمرات والقدس واللاجئين الفلسطينيين والسيادة الفلسطينية. وعمدت مؤخرا إلى استعمال حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن مرتين خلال أسبوع لمنعه من القيام بمهامه، وهذا أدى إلى عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للمرة الأولى منذ خمسة عشر عاما. ولا يفوتنا في هذا الصدد أن نشكر الدول الأعضاء التي ساندت عقد هذه الدورة ودعمت القرارات الهامة الصادرة عنها راجين العمل على تنفيذها.

إن إسرائيل تعتمد من خلال تنكرها للاتفاقات المعقودة إلى إحكام رقابتها وسيطرتها على الأرض والثروات الفلسطينية حتى تستمر في الاستيطان بلا عوائق. وقد أنشأت طرقا التفافية تربط بين مستوطناتها التي بلغت ١٨٣ مستوطنة في الضفة الفلسطينية. لكن تلك الطرق لا تمر بالقرى الفلسطينية، بل تلتف حولها وتحاصرها، وتستخدمها إسرائيل لأغراضها العسكرية والأمنية. وبهذا تمكنت إسرائيل من عزل القرى والمدن الفلسطينية بعضها عن البعض، فألحقت بها أضرارا فادحة اقتصاديا واجتماعيا وأمنيا.

هذا وصف دقيق لما يجري على المسار الفلسطيني. أما على المسارات العربية الأخرى، فإن المسارين السوري

كشعب عاش على هذه الأرض آلاف السنين وبنى عليها حضارته العريقة.

السيد وولزفيلد (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي، أي بلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا والبلد المنتسب قبرص، فضلا عن أيسلندا.

إن عملية السلام في الشرق الأوسط وصلت إلى طريق مسدود يبعث على القلق. وإن الإبرام في كانون الأول/يناير ١٩٩٧، للبروتوكول المتعلق بإعادة الانتشار في الخليل، بعث الآمال في تجدد الثقة بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، والآمال في أن من شأن هذه الثقة المتجددة أن تهئ مناخا يفضي إلى إجراء مزيد من المفاوضات المثمرة. والمؤسف أن بناء مستوطنة جديدة في جبل أو غنيم/هارحوما وضع نهاية لهذا المنظور المشجع.

وزادت أعمال الإرهاب التي لا يمكن تبريرها من تعريض الثقة بين الطرفين للخطر، وسببت تفاقم الأزمة في محادثات السلام.

ويطلب الاتحاد الأوروبي إلى الطرفين أن يستأنفا الحوار السياسي، وأن يواصلوا المفاوضات بغية إحراز التقدم نحو تنفيذ الاتفاق المؤقت وبروتوكول الخليل، وأن يستأنفا محادثات المركز النهائي. ومن الحيوي إذن الامتناع عن القيام بأي عمل من طرف واحد من شأنه أن يحكم مسبقا على مسائل تتعلق بالمركز النهائي. ومن الحيوي أيضا استعادة التعاون التام الكامل وعلى أساس دائم في مكافحة الإرهاب.

ويعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد القوي على أن السلام في الشرق الأوسط مسألة ذات أهمية أساسية بالنسبة إليه. وسيواصل بذل جهوده من أجل دعم عملية السلام من خلال علاقات الصداقة والثقة التي يتمتع بها مع مختلف الأطراف، وعن طريق تكثيف التزامه على الصعيد الدبلوماسي، بما في ذلك بواسطة مبعوثه الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السفير موراتينوس، فضلا عن التزامه الاقتصادي بالمنطقة.

المؤتمر الاقتصادي في الدوحة دليل قاطع على فقدان الثقة بنجاح المسيرة السلمية.

إن دواعي الأمن والسلام تقتضي احترام كل الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن والالتزام بتطبيقها حتى تبقى الأمم المتحدة أداة فاعلة لحل المشاكل الإقليمية بالطرق السلمية. ولكننا نرى أن هناك من يكيل بمكيالين ويعفي إسرائيل من الالتزام بقرارات الأمم المتحدة ومجلس أمنها، مع أن إسرائيل هي التي تهدد الأمن والسلام في المنطقة بما تملكه من أسلحة الدمار الشامل وبرفضها التوقيع على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، وهي التي تعيق المسيرة السلمية وتجمدها.

إن الحصار المستمر المفروض على كل من العراق والجمهورية الليبية والسودان بدأ يثير تساؤلات الرأي العام العالمي إلى متى يبقى هذا الحصار مفروضا؟ ألم يحن الوقت لرفع هذا الحصار الظالم وخلق ظروف تؤدي إلى حالة من الانفراج لتتوفر للشعب العراقي وأطفاله مستلزمات الحياة من مواد غذائية وطبية ولكي يعود إلى الحضيرة الدولية كعضو فعال في المجتمع الدولي؟

إننا نتطلع إلى التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة وبشكل خاص القرارات الصادرة عن الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، بما في ذلك عقد المؤتمر للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، للنظر في الإجراءات القسرية اللازمة لاحترام الاتفاقية وفرض بنودها في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس.

كما أننا نأمل أن تقوم هذه الدورة بإقرار المشاركة الكاملة لفلسطين في أعمال الأمم المتحدة. وأن تضمن أن مشاركة إسرائيل في أعمال الدورة منسجمة مع القانون الدولي وانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وبشكل خاص على القدس وعلى الجولان السوري.

نحن مع السلام الشامل والدائم طبقا للأسس التي قام عليها مؤتمر مدريد للسلام وتمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها. ولكننا نرفض الاستسلام للأمر الواقع أو الاعتراف بالحقائق غير المشروعة والمستجدة التي تخلقها إسرائيل كل يوم على الأرض الفلسطينية المحتلة وفوق الأراضي العربية الأخرى. وسنقاوم هذا الظلم والعدوان انطلاقا من حقنا في البقاء وتقرير المصير

تقدر بنغلاديش تقديراً عميقاً التقرير الموضوعي عن قضية فلسطين الذي قدمته اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في الوثيقة A/52/35. وتشيد بالعمل الجيد الذي قامت به هذه اللجنة المؤلفة من ٢٣ عضواً باعتبارها الجهاز التابع للجمعية العامة الذي يعنى بقضية فلسطين. وكان لبنغلاديش شرف حضور دوراتها على أساس منتظم بصفة مراقب. وتشيد أيضاً بالسفير إبراهيم كا، ممثل السنغال، على قيادته بوصفه رئيساً للجنة. إن التقرير يذكّر المجتمع الدولي بمدى العمل الذي لا يزال يتعين القيام به - رغم العديد من القرارات، ودورات الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية - بغية تحقيق حل عادل لقضية فلسطين، والتوصل بالتالي إلى إحلال سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط.

إن العام ١٩٩٧ يسجل ثلاثة عقود من احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس وأراض عربية أخرى. ويصادف أيضاً الذكرى السنوية العاشرة لبدء الانتفاضة - الانتفاضة الفلسطينية التي ساعدت على تهيئة الظروف لعملية السلام. لذلك، تؤكد بنغلاديش الحاجة إلى أن نضاعف هذا العام الجهود التي نبذلها من أجل إحلال سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط عن طريق إرساء الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. وعلى غرار لجنة الحقوق الفلسطينية، نشعر بقلق بالغ إزاء أن الآمال التي بعثتها التطورات الإيجابية الأولية في المنطقة لم تتحقق، تاركة عملية السلام عرضة للخطر المتزايد، ومسببة في الوقت نفسه تفاقم حدة التوتر والعنف على الأرض على نحو يثير الجزع.

إن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة مبعث قلق عميق للمجتمع الدولي. ومن المؤسف في الواقع أن تواصل السلطات الإسرائيلية - متحدية جميع قرارات الأمم المتحدة ومنتهكة انتهاكاً صارخاً حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني - ممارسة سياسات القمع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس. لقد أكدت الأمم المتحدة على الحاجة إلى المحافظة على السلامة الإقليمية لجميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإلى ضمان حرية الحركة للأشخاص والسلع في المنطقة، بما في ذلك رفع القيود المفروضة على الحركة إلى القدس الشرقية ومنها، وحرية الحركة إلى العالم الخارجي ومنه. وطالبت الأمم المتحدة أيضاً بالوقف الفوري والكامل لأعمال البناء في جبل أبو غنيم، ولجميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية

وهكذا، قام الرئيس الحالي عن مجلس الاتحاد الأوروبي، السيد جاك ف. بوس، بزيارة إلى المنطقة في الفترة من ١١ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وأكد مجدداً بهذه المناسبة لشركائه في الشرق الأوسط التزام الاتحاد بالعمل على مساعدة جهود السلام الحالية.

وفي هذا السياق، نادى رئيس المجلس بتنفيذ تدابير بناء الثقة من قبيل فتح مطار غزة، وبناء ميناء وممر ينتقل الفلسطينيون عبره بحرية بين غزة والضفة الغربية. وأصر أيضاً على الحاجة إلى وضع اللمسات الأخيرة على مدونة قواعد السلوك الحسن بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وكرر أيضاً وجهة نظر الاتحاد الأوروبي بأن تدابير بناء الثقة، على قدر ما تتصف به من أهمية، فإنها ينبغي ألا تحجب الأولويات الحقيقية لعملية السلام، أي تنفيذ اتفاقات السلام التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بانسحاب القوات الإسرائيلية، فضلاً عن مكافحة الإرهاب والبدء بمحادثات المركز النهائي.

وبالإضافة إلى هذه الجهود السياسية، يتعهد الاتحاد الأوروبي بتوفير التمويل الكافي لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني. وبالتالي، يظل الاتحاد المانح الرئيسي لتمويل الفلسطينيين. فلقد تعهدنا بتقديم مساعدة قدرها ٥٠٠ مليون وحدة نقد أوروبية للفترة بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٩. وفي عام ١٩٩٧، خصص مبلغ ٥٠ مليون وحدة نقد أوروبية للتعليم ووسائل الإعلام وللمساعدة التقنية المقدمة للبلديات والمجلس التشريعي الفلسطيني. وأخيراً، أعطيت السلطة الفلسطينية مبلغ ٤ ملايين وحدة نقد أوروبية لتلبية احتياجاتها العاجلة بسبب امتناع إسرائيل عن الإفراج عن إيرادات مالية مستحقة.

ولا يوجد بديل من عملية السلام التي انطلقت من مدريد وأوسلو. ويطلب الاتحاد الأوروبي إلى شعوب وحكومات المنطقة أن تستعيد روح الثقة المتبادلة التي بعثت الآمال في إحلال سلام عادل وشامل ودائم، الأمر الذي يمكن من حل قضية فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي برمته.

السيد شودري (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية اسمحو لي أن أعلن أن بنغلاديش أصبحت أحد مقدمي مشاريع القرارات الثلاثة، A/52/L.49، و L.50، و L.51، التي عممت الآن بشأن هذه القضية.

بأسره، إلى بذل كل الجهود والمبادرات الضرورية لإعادة عملية السلام إلى مسارها وضمان استمرارها ونجاحها.

وتعتقد بنغلاديش أن من الضرورة الحتمية أن توقف إسرائيل، حرصا على استعادة الثقة المتبادلة والنهوض بالسلام، جميع التدابير والإجراءات غير القانونية. ولا مغالاة في القول بأن تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع في الشرق الأوسط سيمثل إسهاما هاما في تعزيز السلم والأمن والتقدم على نطاق دولي. إننا نحث جميع المعنيين على ضمان الامتثال الكامل لاتفاقات السلام ومواصلة المفاوضات مع السلطة الفلسطينية في جو من الوفاق. ويمكن دفع عملية السلام بصورة فعالة بانسحاب جميع القوات من الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة، ووقف بناء المستوطنات في تلك المناطق على الفور، والسماح للفلسطينيين في المهجر من العودة بكرامة تامة إلى وطنهم. ومن الضروري أيضا أن يباشر المجتمع الدولي في الوفاء بالتزامه بدعم عملية السلام عن طريق تقديم المساعدة الاقتصادية والمالية والتقنية للشعب الفلسطيني خلال الفترة الانتقالية.

إن وفدي يؤيد بقوة الدعوة التي وجهتها الوفود بمنح فلسطين نفس حقوق المشاركة والامتيازات الممنوحة للدول الأعضاء، باستثناء التصويت والترشيح، في دورات الجمعية العامة وأعمالها وفي المؤتمرات الدولية التي تعقد تحت إشراف الجمعية العامة أو هيئات الأمم المتحدة الأخرى. ونؤيد أيضا بقوة رأي لجنة حقوق الفلسطينيين بأن تواصل شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة للأمم المتحدة إسهامها المفيد والبناء في نشر المعلومات عن جميع المواضيع المتصلة بقضية فلسطين. وإننا نطلب إلى الأمين العام أن يواصل تزويد الشعبة بالموارد اللازمة لتمكينها من أداء مهامها وتغطية مختلف جوانب قضية فلسطين تغطية وافية، بما في ذلك مشروع تقديم التدريب لموظفي السلطة الفلسطينية.

وفي الختام، تؤكد بنغلاديش من جديد أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية ثابتة بالنسبة لقضية فلسطين حتى يتم التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة. ونحن نعتقد أن المشاركة النشطة للأمم المتحدة أمر جوهري لتكليل جهود السلام بالنجاح.

السيد ويبيسونو (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنظر الجمعية العامة في قضية فلسطين في مرحلة حرجة من تاريخ منطقة الشرق الأوسط، لأن مسيرة

الأخرى، فضلا عن جميع التدابير والإجراءات غير القانونية في القدس.

والمؤسف أن إسرائيل لم تحترم هذا المطلب وهي تواصل في الواقع اتخاذ هذه التدابير والإجراءات غير القانونية، بما في ذلك انتهاك السلامة الإقليمية للأراضي الفلسطينية وفرض قيود على حرية الحركة للأشخاص والسلع. وتؤمن بنغلاديش بأن التدابير الاقتصادية القاسية المفروضة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الحصار الذي طال أمده، هي شكل من أشكال العقاب الجماعي، الذي يتعارض مع القانون الدولي والاتفاقات التي تم التوصل إليها.

إن بنغلاديش، الملتزمة بمقتضى دستورها بدعم الشعوب المضطهدة في جميع أنحاء العالم، أعربت بصورة ثابتة عن تضامنها القوي مع أشقائنا الفلسطينيين، في كل ظرف ومكان، وخاصة في الأمم المتحدة وجميع المحافل الدولية الرئيسية. وإننا نكرر إدانتنا القوية للسياسة الإسرائيلية القائمة على الانتهاك المنتظم للقانون الإنساني الدولي، وللحريات الأساسية وحقوق الإنسان الأساسية في الأراضي المحتلة. وفي الرسالة التي بعثت بها رئيسة وزراء بنغلاديش شيخ حسينه بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني هذا العام في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قالت:

"إننا نكرر نداءنا من أجل ضمان انطباق اتفاقية جنيف ذات الصلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة لوقف التعدي على كرامة الشعب الفلسطيني، ومنع تعرض الفلسطينيين للإهانة أو المعاملة المهينة، وليحصلوا على الحماية التي ينص عليها القانون الدولي".

ويود وفدي أن يؤكد على ضرورة الالتزام بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، اللذين يشكلان أساس عملية السلام، وعلى الحاجة إلى التنفيذ الدقيق للاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الأطراف، بما في ذلك انسحاب القوات الإسرائيلية من الضفة الغربية والبدء بالمفاوضات بشأن التسوية النهائية. وتضم بنغلاديش صوتها إلى الآخرين في الدعوة إلى إعطاء عملية السلام في الشرق الأوسط المتعثرة زخم جديدا. وإننا ندعو الأطراف المعنية، وراعيي عملية السلام والأطراف الدولية الأخرى، بالإضافة إلى المجتمع الدولي

التي انعقدت ثلاث مرات في السنة الماضية، عن إدانته القاطعة للأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في جبل أبو غنيم، إلى الجنوب من القدس الشرقية المحتلة، بوصفه خرقاً لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والقانون الدولي والقرارات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة.

ومن الواضح أن حكومة إسرائيل لا تستطيع التذرع بالحجة الواهية المتمثلة في الاعتبارات الأمنية لتبرير إجراءاتها التعسفية ضد شعب بأكمله، كما لا يمكنها تبرير أعمالها التخويفية وممارساتها القمعية والاضطهادية. إن هذه السياسات المتهورة ليست بشير خير لإحلال سلم دائم في المنطقة وتنطوي على عواقب أكبر بالنسبة للعالم ككل. ومن شأنها أن تمثل العودة إلى العدوان واعتداء على السلام، لأن السلام والأمن مرتبطان ولا يمكن أن يوجدوا على أساس اغتصاب الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني. ولذلك ينبغي أن تحث الحكومة الإسرائيلية على تنفيذ التزاماتها القانونية على نحو متسق وعادل. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن به تهيئة مناخ من الثقة المتبادلة والائتمان، مما يمكن الأطراف من استئناف المفاوضات حول القضايا المتبقية، ومن ثم يمهد الطريق أمام السلام الحقيقي.

ومن الواضح أنه يتعين سلك طريق شاق لتذليل عقود من الاحتلال وأوجه الإجحاف التي تستبد بالشعب الفلسطيني، والتي قوضت بدرجة خطيرة النسيج الاجتماعي - الاقتصادي للمجتمع الفلسطيني. وفي هذا الصدد، نعتقد أن للأمم المتحدة دوراً رئيسياً لتقوم به من أجل تخفيف محنة الشعب الفلسطيني ومد يد المساعدة للاضطلاع بالمهام الهائلة والشاقة المتعلقة ببناء الدولة. ولذا نحن ممتنون لتعيين السفير تشينماي ر. غاريخان منسقا خاصا للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة، ليقوم بدور يمثل حلقة الوصل في جهود المنظمة، وكذلك لمدادومة الاتصالات بالمجتمع المانح والمنظمات غير الحكومية الأخرى في هذا الميدان.

لقد مضت خمسة عقود منذ أن باشرت الأمم النظر في قضية فلسطين باتخاذها القرار ١٨١ (د - ٢). وخلال تلك السنين الطويلة والشاقة أنفق من الوقت والجهد على قضية فلسطين أكثر مما أنفق على أي مشكلة عالمية أخرى. ومع ذلك لا تزال هذه المشكلة مدرجة على جدول أعمالنا. وليس هناك أدنى ريب في أن الحل الدائم والعادل لهذه المشكلة العويصة لن يتأتى إلا

السلام التي بدأت في عام ١٩٩١، مرحلة ولدت آمالا وتوقعات كبيرة في اقتراب التوصل إلى سلم دائم وعادل - وبشكل خاص السلم الذي يشمل ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال - أصبحت الآن معرضة للخطر. وتقف المنطقة حالياً على حافة هاوية التوتر والاضطراب. وإن المعاناة المستمرة التي يعيشها الفلسطينيون، علاوة على تردي الوضع في الميدان، مفصلة جيداً في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف المقدم إلى الجمعية.

واسمحوا لي في هذه المرحلة أن أثنى على السفير إيبراكا، الذي ساعد عمله الدؤوب وقيادته الدينامية للجنة - التي تفخر إندونيسيا بعضويتها منذ إنشائها - على تعبئة الرأي العالمي في هذه المرحلة الحرجة من عملية السلام بالنسبة للقضية العادلة للشعب الفلسطيني.

لقد شهد العام الماضي توتراً متزايداً، وأدى جمود عملية السلام إلى تفاقمه. وأضحى المآسي التي شهدناها في الماضي تندر بالتكرار وبدأت روح السلم والوئام تتلاشى. لقد كنا نأمل بإخلاص، مع باقي المجتمع الدولي، في أن تنفذ بحسن النية اتفاقات السلم التي جرى التفاوض عليها بحرص شديد وبشق الأنفس. وبدلاً من ذلك، نجد أن هناك تراجعاً عن تلك المبادئ الأساسية لعملية السلام، ورفضاً عنجهياً من قبل حكومة إسرائيل للوفاء بواجباتها والتزاماتها القانونية، ومحاولة وقحة انفرادية لإلغاء اتفاقات السلام. إن هذه الإجراءات تتنافى مع جميع قواعد القانون الدولي المقبولة وتمثل إهانة لمبادئ العدالة.

وفي نفس الوقت، من المفزع أن السلطات الإسرائيلية شرعت في تكريس سياساتها التي لن تؤدي إلا إلى عواقب وخيمة لا يمكن وصفها. وفي مقدمتها سياسة توسيع المستوطنات في جبل أبو غنيم وحوله، مع إجراءات أخرى لا مبرر لها، مثل هدم الأملاك، وعمليات الإغلاق، وإنكار حقوق الإقامة على الفلسطينيين في القدس عن طريق مصادرة وثائقهم. ولم تؤد هذه الأعمال إلى توجيه ضربة خطيرة إلى عملية السلام فحسب بل ألهمت أيضاً المشاعر في الأراضي المحتلة وفي كل أرجاء العالم.

وفي هذا السياق الهام أعرب المجتمع الدولي، من خلال الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة،

العنف في المنطقة، وفوق كل شيء، بفقدان العديد من الأرواح، الفلسطينية والإسرائيلية معا على السواء.

إن حالة المواجهة السائدة الآن تدعو إلى الأسف البالغ، إذ أن المفاوضات الثنائية التي بدأت من أجل تنفيذ الاتفاقات كانت تمر بمرحلة حرجية فيما يتعلق بالمركز النهائي للأراضي الفلسطينية.

وهذا الجو السائد بالإضافة إلى أن مجلس الأمن قد منع مرتين من أن يتخذ التدابير اللازمة لمعالجة هذه المسألة، أدى بالمجتمع الدولي - ممثلا في الجمعية العامة - إلى عقد دورة استثنائية طارئة، وفقا للمسؤوليات الملقة على عاتقها بموجب الميثاق. ومع ذلك، وبالرغم من اتخاذ القرارين د إ ط - ٢/١٠ و د إ ط - ٣/١٠ بأغلبية ساحقة من الدول الأعضاء وللذين طلبا من إسرائيل التخلي عن كل التدابير والأنشطة غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، استمرت الحالة السياسية والأمنية في التدهور نتيجة لعدم امتثال إسرائيل لأحكام هذين القرارين واتفاقات أوسلو.

ولذا فإن الرأي العام في جميع أنحاء العالم قد انزعج للسياسة والممارسات الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة وبقيّة الأرض الفلسطينية المحتلة، هذه السياسة والممارسات التي تهدد بالزج بمنطقة الشرق الأوسط في مرحلة جديدة من الصراع إذا لم نقيم بالعمل اللازم لمنعها. وحتى في داخل إسرائيل هناك عدد متزايد من الأصوات يرتفع مطالبا باستئناف عملية السلام وللإعراب عن خيبة الأمل بل والإحباط إزاء التدابير غير القانونية التي تتخذها إسرائيل.

والتجمع الشعبي الذي نظم في تل أبيب في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في نفس الموقع الذي اغتيل فيه أحد المهندسين العظام لعملية السلام، رئيس الوزراء السابق إسحق رابين، يعبر أبلغ تعبير عن هذه المسألة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه التعبئة العامة من أجل السلام وجدت اعترافا بالإجماع بأنها كانت أكبر تجمع في تاريخ إسرائيل.

ولذلك فإن وفدي يتشاطر الرأي الذي أعربت عنه اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف عندما تؤكد في تقريرها أنه:

باستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية المشروعة بما في ذلك حقه في العودة إلى وطنه المستقل - على أساس التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

وإندونيسيا من جانبها ستواصل تقديم دعمها الثابت للشعب الفلسطيني الباسل. وما برحت تنظر إلى القضية الوطنية الفلسطينية بوصفها أمرا منسجما مع المبادئ والمقاصد الأساسية المتضمنة في دستورها. ولذلك كان مبعث سعادة عميقة لإندونيسيا أن تستضيف الحلقة الدراسية الآسيوية وندوة المنظمات غير الحكومية عن تحقيق حل عادل وشامل ودائم لمشكلة فلسطين، المعقودة في جاكرتا في الفترة من ٤ إلى ٧ أيار/مايو ١٩٩٧، والتي وفرت محفلا مناسباً لاستكشاف كل السبل التي من شأنها أن تؤدي إلى بلوغ تسوية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية.

وإذ نقف على أعتاب القرن المقبل، يحدونا أمل وطيء في أن يتم إرساء السلام على نحو دائم في الشرق الأوسط وفي أن نرى الشعب المشرّد الذي لم يعرف سوى الإحباط والمرارة، والظلم والحرمان، يخرج في النهاية منتصرا.

السيد دياقا (النيجر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب بالنيابة عن وفدي عن امتناني العميق للأمين العام ولرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لتقريريهما الواضحين والشاملين عن قضية فلسطين اللذين قدماه.

وفي ضوء الأحداث التي جرت خلال السنة الماضية يمكننا أن نؤكد أن التقدم المحرز في هذه القضية لم يفت بتطلعات المجتمع الدولي. وفي الواقع إن عملية السلام التي علق عليها أملا كبيرا وصلت إلى طريق مسدود منذ شهور عديدة.

والنكسة الخطيرة التي أصيبت بها عملية السلام لا شك أنها نتيجة للقرار الانفرادي للحكومة الإسرائيلية ببناء مستوطنة جديدة في القدس الشرقية المحتلة، في انتهاك صارخ للاتفاقات المبرمة. وهذا القرار المؤسف قد زج بجميع منطقة الشرق الأوسط - وعلى وجه الخصوص الأرض الفلسطينية المحتلة - في حالة سياسية منذرة بالخطر تتسم على نحو خاص بتصاد

السيد شن هوصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): أثناء السنوات الست التي انقضت منذ مؤتمر مدريد، حققت عملية السلام في الشرق الأوسط تقدماً هاماً بفضل الجهود المشتركة لفلسطين وإسرائيل والدعم الواسع من جانب المجتمع الدولي. وفي أوائل هذا العام، توصلت فلسطين وإسرائيل إلى اتفاق بشأن مسألة الخليل، مما دفع بعملية الحكم الذاتي للشعب الفلسطيني خطوة أخرى إلى الأمام. ومع ذلك، فإن إصرار الجانب الإسرائيلي على بناء مستوطنات يهودية في القدس الشرقية أدى إلى بروز صعوبات خطيرة في عملية السلام في الشرق الأوسط، وإلى تعليق محادثات السلام بين فلسطين وإسرائيل وإلى تصاعد أعمال العنف الإرهابية ويشعر المجتمع الدولي بقلق وانزعاج عميقين إزاء هذه الحالة.

وإن مسألة فلسطين تقع في صلب مسألة الشرق الأوسط. فمعاناة الشعب الفلسطيني طيلة ٥٠ سنة أثارت قلقاً وتعاطفاً واسعين من جانب المجتمع الدولي. ولن يتحقق سلام دائم وحقيقي في المنطقة إلا من خلال التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ومعقولة لمسألة فلسطين واستعادة الشعب الفلسطيني لجميع حقوقه الوطنية المشروعة، بما فيها حقه في إقامة دولة مستقلة.

وإن تاريخ الشرق الأوسط طيلة العقود الماضية، وبخاصة التطورات التي طرأت على عملية السلام في الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة، دلت على أن بلدان المنطقة لا تستطيع أن تنعم بأمن حقيقي وتنهض بالتعاون الاقتصادي الإقليمي والتنمية المشتركة إلا عندما يتم التوصل إلى سلام شامل وعادل. وتحقيقاً لهذا الهدف، ندعو إسرائيل إلى التوقف عن بناء المستوطنات اليهودية في القدس الشرقية، ويحدونا الأمل في أن تواصل جميع الأطراف المعنية اتباع نهج مرن وعملي، وأن تتقيد بدقة بالاتفاقات التي تم التوصل إليها وأن تنفذها، وأن تفي بالتزاماتها بإخلاص، وأن تزيل العقبات وتستأنف المحادثات في موعد مبكر على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام، وذلك من أجل دفع عملية السلام إلى الأمام.

ولأسباب تاريخية ونتيجة استمرار الإغلاق والجزءات، فإن حياة الشعب والاقتصاد في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية قد واجهتا العديد من الصعوبات منذ بدء الحكم الذاتي؛ وأدى هذا إلى إعاقة التنمية على نحو خطير. وينبغي للجانب الإسرائيلي أن يمتنع عن فرض الإغلاق في مناطق الحكم الذاتي وبتجميد الأرصفة

"من الضروري أن يكشف المجتمع الدولي جهوده لدعم عملية المصالحة التاريخية بين الجانبين، وتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بصورة فعلية، واستئناف جميع جوانب المفاوضات على الأساس المتفق عليه". [A/52/35، الفقرة ١٢٥]

ويجب على جمعيتنا العامة أن تضطلع بهذه المهمة، إذ أنها تتحمل مسؤولية دائمة فيما يتعلق بقضية فلسطين إلى أن تتم تسويتها من جميع جوانبها.

ووفدي يدعو الأطراف المعنية إلى إعادة إقامة حوار متصل، واستئناف تعاونها لتغيير الحالة الراهنة المنذرة بالخطر وإحراز تقدم في التنفيذ الفعال للاتفاقات المبرمة، على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وفي الواقع إن تحقيق السلام، كما نعلم، يسعى يقوم على أساس الثقة المتبادلة ويقتضي سلك طريق يؤدي إلى تهئية مناخ يسوده الهدوء. ولذا فإن وفدي يحث الحكومة الإسرائيلية على وجه الخصوص على أن تتخلى تماماً عن جميع التدابير غير القانونية التي اتخذتها، إذ أن هذه التدابير تعرض عملية السلام في الشرق الأوسط للخطر. وهذا هو السبيل الوحيد لإتاحة فرصة جديدة للسلام الذي يتوق إليه المجتمع الدولي.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد للجمعية اقتناع النيجر حكومة وشعباً بأن الحل الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط يتوقف على ضرورة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في إنشاء دولة مستقلة، وعلى الاحترام الصارم لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وكذلك الالتزامات الواردة في الاتفاقات المبرمة بالفعل.

ولن تدخر النيجر جهداً لضمان إحقاق الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أبلغ الأعضاء أنه فيما يتعلق بالبند قيد النظر، تم توزيع خمسة مشاريع قرارات على الوفود في القاعة، ترد في الوثائق من A/52/L.49 إلى A/52/L.53.

أخيرا على الانتهاء وأن بإمكانهم أن يتطلعوا إلى حقبة من الأوضاع الطبيعية والأمان.

إلا أن شعب إسرائيل شهد واقعا آخر أيضا. فمِنذ التوقيع على إعلان المبادئ في ١٩٩٣ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وحتى أيار/ مايو ١٩٩٦ تاريخ انتخاب الحكومة الإسرائيلية الحالية، لقي ٢٥٠ إسرائيليًا حتفهم في موجة إرهاب فلسطينية لم يسبق لها مثيل استهدفت قلب المدن الإسرائيلية وضواحيها: في العفولة، والخضيرة، وبيت ليد، والقدس وتل أبيب. وفي الواقع، فإن عدد الاسرائيليين الذين قُضوا خلال هذه السنوات الثلاث جراء هذه الهجمات يفوق عدد الذين قتلوا منهم إبان العقد الماضي. فخلال ١٩٩٧، وبينما خفّت وتيرة هذه الهجمات، استمرت مع ذلك أعمال التفجير في سوق محاني يهودا وفي ميدان بن يهودا للمشاة في القدس.

لقد خبّرت إسرائيل الإرهاب من قبل، إلا أن هذه الحالات جسدت حالة مختلفة تماما. فهي لم تكن هجمات عرضية بالسكاكين، أو حوادث إطلاق نار فردية من سيارة عابرة، بل كانت تفجيرات انتحارية مميتة جدا تدعمها بنية تحتية تنظيمية ضخمة آخذة في الاتساع. لقد جندت ودرّبت الأفراد وصنعت وخزنت مواد لصنع الأسلحة، وأدارت ومولت عمليات معقدة. وهذا النوع من المتفجرات الذي تستخدمه الجيوش، والذي لم يكن يستخدم في هذه الهجمات منذ أكثر من عشر سنوات، أصبح متوافرا فجأة وبكميات كبيرة، وأسفر عن نتائج مدمرة. وهذا الهيكل الأساسي التنظيمي، سواء كان لوحداث عز الدين القسام التابعة لحماس أو للجهاد الإسلامي، كان يتنامى في الأراضي نفسها التي تم تسليمها إلى السلطة الفلسطينية برئاسة الرئيس ياسر عرفات لتكون تحت سلطانها القضائي.

واليوم، هناك سوء فهم عام مفاده أن عملية السلام كانت في حالة تبعث على الرضى حتى العام الماضي، وأنها لم تتدهور إلا مؤخرا فقط. وهذا غير صحيح على الإطلاق. أنه غير صحيح بالنسبة لمسار التفاوض الفلسطيني كما أنه غير صحيح بالنسبة للمسار السوري، حيث خاضت إسرائيل حربين صغيرتين في لبنان وتلقت أكثر من ٢٠٠ ضربة من صواريخ كاتيوشا من الأراضي التي يسيطر عليها السوريون في لبنان. والحقيقة هي أن الحكومة الإسرائيلية الحالية ورثت عملية سلام مهلهلة لأن الصفقة الجوهرية في اتفاقات أوسلو كانت قد انتهكت مرارا وتكرارا، وهي أن تتناول إسرائيل التطلعات

الفلسطينية ساعة يشاء. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يقدم المزيد من الدعم والمساعدة للشعب الفلسطيني. وفي هذا الصدد، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تضطلع بالتزامات إضافية وأن تحترم في موعد مبكر الالتزامات التي تعهدت بها من قبل وذلك من أجل تيسير الانتعاش والتنمية الاقتصادية في وقت مبكر في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني.

وفي السنوات الأخيرة، اضطلعت الأمم المتحدة بدور متزايد الأهمية في حسم النزاعات الإقليمية في صون السلم الدولي، وأسهمت في التسوية السلمية لمسألة فلسطين ومسألة الشرق الأوسط ككل. ومنذ بداية هذا العام، عقدت الجمعية العامة دورتها الاستثنائية العاشرة الطارئة وعقدت دورتين مستأنفتين بشأن قضية فلسطين واعتمدت قرارات هامة؛ ونود أن نعرب عن تقديرنا لذلك. وإننا نأمل ونعتقد بأن الأمم المتحدة ستضطلع بدور أكثر إيجابية في دفع عملية السلام في الشرق الأوسط إلى الأمام وتحقيق تسوية شاملة وعادلة ومعقولة في نهاية المطاف لمسألة فلسطين ومسألة الشرق الأوسط.

وإن الحكومة الصينية والشعب الصيني يشعلان بعميق القلق إزاء التطورات في منطقة الشرق الأوسط. ولقد أيدنا بصورة ثابتة القضية العادلة للشعب الفلسطيني وأسهمنا في تعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط. ونرى أن السلم والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط يتفقان والمصالح الأساسية لشعوب المنطقة ويسهمان في السلام والتنمية في العالم ككل. وسنعمل دون كلل، كما كنا دوما، مع المجتمع الدولي من أجل السلام والاستقرار في المنطقة. وقدمت الصين بالفعل وستواصل، في حدود قدرتها، تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني من خلال مختلف القنوات وستسهم بنصيبها في التنمية الاقتصادية في المناطق الفلسطينية الخاضعة للحكم الذاتي.

السيد غولد (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

في السنوات الأربع الأخيرة، شهد شعب إسرائيل واقعتين متناقضتين في سعيه من أجل السلام مع الفلسطينيين. صحيح، أنه تحققت أوجه تقدم دبلوماسية كبيرة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، أعقبتها معاهدة سلام مع الأردن وشبكة من العلاقات الجديدة مع نصف دزينة من الدول العربية. لقد كان الإسرائيليون مفعمين بالأمل بأن حالة الحصار التي عاشوها قد شارفت

إسرائيل والمنطقة الأوسع، لا وقفها. كما أنه يجب حسم خلافاتنا من خلال المفاوضات الثنائية، وليس ي المحافل الدولية.

وفضلا عن مدونة السلوك، أصرت إسرائيل على أن تركز عملية أوسلو على مبدأ المعاملة بالمثل. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، عند التوقيع على بروتوكول الخليل التزم بالتحديد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو والرئيس ياسر عرفات بتنفيذ التزاماتهما المتبادلة على أساس المعاملة بالمثل، بمقتضى مذكرة للسجل وقعتها السفير دينيس روس، من الولايات المتحدة منسق عملية السلام. وبينما تود بعض جهات المجتمع الدولي أن تمارس ضغوطا متعاطمة للغاية على إسرائيل لكي تتحرك قدما بعملية السلام، لم ينفذ حتى يومنا هذا التزام فلسطيني واحد من الالتزامات الواردة في تلك الوثيقة: فتفتيح الميثاق الفلسطيني الذي يدعو إلى تدمير إسرائيل لا يزال ناقصا، ولم تجمع الأسلحة النارية غير المشروعة، ولا تزال لهجة التحريض مستمرة، ولم يسلم إرهابي واحد، والأهم أن الهيكل الأساسي التنظيمي للإرهاب لا يزال سليما داخل مناطق السلطة الفلسطينية. وهذه ليست إلا قائمة جزئية.

ما الذي يجب على إسرائيل أن تفعله في ظل هذه الظروف؟ هل ينبغي لإسرائيل أن تستمر في الانسحاب دون الحصول على أي شيء مقابل ذلك؟ لقد أعادت إسرائيل الانتشار في الخليل، وأطلقت سراح المسجونين، وعرضت في آذار/مارس الماضي مرحلة أولى من مراحل الاستمرار في إعادة الانتشار كان من شأنها أن تضاعف ثلاث مرات المنطقة "ألف" من الضفة الغربية، التي أعادتها الحكومة الإسرائيلية السابقة والخاضعة للحكم الفلسطيني الكامل من ٢,٨ في المائة إلى ١٠,١ في المائة. وهذه كلها أعمال ملموسة وليست مجرد تشويش أو كلمات. والآن تقترح إسرائيل مرحلة ثانية من مراحل الاستمرار في إعادة الانتشار، وهي لا تسعى إلا إلى تفكيك الهيكل الأساسي للإرهاب في نهاية المطاف، وإلى عدم انتقاله تلقائيا إلى المناطق الجديدة التي تسلم للفلسطينيين لإدارتها. وقد اشتركت إسرائيل مرة أخرى في المفاوضات بشأن المطار والميناء البحري وسلامة العبور، ورفعت إسرائيل الإغلاق، مما زاد إلى أكثر من الضعف عدد العمال الفلسطينيين الذين يكسبون قوتهم من الاقتصاد الإسرائيلي. وقد وفّت إسرائيل بالتزاماتها وفقا للاتفاق المؤقت ولكن السلطة الفلسطينية لم تفعل ذلك. أين هي المعاملة بالمثل التي اعتمدت بصفة خاصة

الفلسطينية بإنشاء مناطق للحكم الذاتي الفلسطيني وأن تتحمل السلطة الفلسطينية المسؤولية عن الأمن في نفس هذه المناطق. ولكن هذه الصفقة لم تحترم. ونتيجة لذلك، دفع الإسرائيليون الأبرياء حياتهم ثمنا لذلك في شكل تفجيرات انتحارية متكررة في قلب مدنتنا.

وحكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو كان لديها خيارات كثيرة تواجه بها هذا الإرهاب المتصاعد. وكان بإمكان إسرائيل أن تدع اليأس والاستخفاف يتغلبان على الدبلوماسية، فكان بإمكانها أن تعلن فشل عملية السلام. ولكن الحكومة الإسرائيلية رفضت هذا الخيار. وكان بإمكان الحكومة أن تتجاهل الحقيقة التي تكمن وراء هذه الهجمات في مدنتنا وألا تدين إلا الأعداء البعيدين، مثل إيران. ولكن هذا لم يكن ليعالج الأمر الواقع وهو أن موجة الهجمات الإرهابية في إسرائيل نبعت من مناطق خاضعة للرقابة العسكرية لشركائنا في المفاوضات. ولن يمكننا إنقاذ أرواح شعبنا إلا بالإصرار على مسالة هؤلاء الشركاء. ولهذا، اخترنا أن نجعل عملية السلام قابلة للتنفيذ عن طريق إضافة مبادئ صنع السلام إليها التي كانت تنقصها في السابق.

وفي شهر أيلول/سبتمبر الماضي، وقف دافيد ليفني، وزير خارجية إسرائيل، أمام الجمعية العامة واقترح مدونة سلوك من أجل تعزيز المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين. وينص المبدأ الأول من مدونة السلوك على أن العنف يتنافى تماما مع السلام والمصالحة. وإزالة العنف من المفاوضات يعني أن الكفاح الفلسطيني ضد الإرهاب يجب أن يكون مستمرا وألا يتوقف على مقدار التنازلات الإسرائيلية، كما طالب بذلك بوضوح العقيد جبريل الرجوب من السلطة الفلسطينية. وإزالة العنف من المفاوضات يعني قيام الأجهزة الأمنية الفلسطينية بإخماد المظاهرات في شوارع بيت لحم والخليل بدلا من التحريض عليها. وإزالة العنف تعني ألا يسمح الرئيس عرفات لحماس بمهاجمة إسرائيل، كما حدث في ٩ آذار/مارس ١٩٩٧. وإزالة العنف تعني محاكمة وسجن مدبري تفجير مركز ديزينغوف في تل أبيب عام ١٩٩٦ بدلا من إطلاق سراحهم لكي ينظموا خلايا جديدة لمهاجمة إسرائيل. كما يحدث الآن.

ولكي تنجح المفاوضات، اقترح في مدونة السلوك أيضا حماية استمرار الاتصالات بين الإسرائيليين والفلسطينيين وعدم توقفها طمعا في تحقيق مكاسب قصيرة الأجل. وجرى اقتراح زيادة تطبيع العلاقات بين

على الرغم من كل الصعوبات والمخاطر، فإن حكومة إسرائيل عازمة على إنجاح عملية السلام. وبدلاً من أن نفوس في مستنقع الخلافات الدقيقة للاتفاق المرحلي، أوصت إسرائيل بدخول الطرفين بسرعة في مفاوضاتهما بشأن الوضع الدائم وتسريع هذه المفاوضات. ولإنجاح هذه المفاوضات، يتعيّن على الإسرائيليين والفلسطينيين أن يكيّفوا توقعاتهم. وقد بدأت إسرائيل بتكييف توقعاتها لتتماشى مع تطلعات الفلسطينيين؛ وعلى الفلسطينيين أن يكيّفوا توقعاتهم لتتماشى مع مصالح وشواغل إسرائيل.

ينبغي للدبلوماسية أن تأخذ في الحسبان الإطار الحقيقي لوضع إسرائيل. فقبل خمسين سنة تقريباً، اعتمدت الجمعية العامة تقرير أغلبية أعضاء اللجنة الخاصة المعنية بفلسطين واعتمدت قراراً يدعو إلى التقسيم وإنشاء دولة يهودية. وبعد نصف سنة من ذلك، أعلن قيام دولة إسرائيل - ولكن سرعان ما غزتها خمسة جيوش عربية رفضت حكوماتها على الفور قرار الجمعية العامة. ومنذ ذلك الوقت، لم يكن بوسع أحد أن يتحدث عن النزاع الفلسطيني الإسرائيلي بمعزل عن هذا الإطار الأوسع؛ إن الفلسطينيين والإسرائيليين لا يعيشون في جزيرة في المحيط الهندي. نتيجة لذلك، فإن أي حل للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي لا يجب أن يحرم إسرائيل من قدرتها على الدفاع عن النفس في إطار النزاع العربي الإسرائيلي الأوسع.

واتضحت هذه الحقيقة من جديد عندما واجهت إسرائيل تحالفاً كبيراً من الجيوش التي احتشدت على خطوط الهدنة في شهري أيار/ مايو وحزيران/يونيه ١٩٦٧. وفي حرب الأيام الستة التي عقيبتها، سيطرت إسرائيل على الضفة الغربية وعقدت العزم على ألا تعود أبداً إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧ غير الحصينة، التي شجعت على العدوان. وقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) يسلّم بهذه الحاجة في دعوته إلى "حدود آمنة ومعترف بها" ورفضه الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي الجديدة التي وضعت تحت الإدارة الإسرائيلية.

إن سعي إسرائيل للحصول على حدود آمنة في مواجهة تحالفات معادية محتملة لا تزال مسألة حيوية. ولم تغيّر العناصر الجديدة في الاستراتيجية العسكرية هذه الظروف. فقد بيّنت حرب الخليج عام ١٩٩١ أن الحروب في الشرق الأوسط لا تحسمها الهجمات بالقذائف التسيارية، ولكن تحسمها تحركات القوات البرية

في مذكرة للسجل وفي رسالتي الولايات المتحدة والجانب الأوروبي إلى الزعيمين الإسرائيلي والفلسطيني.

ومع ذلك، ماذا يكمن وراء سوء الفهم الذي مؤداه أن إسرائيل لم تلتزم؟ يشير المتكلم باسم الفلسطينيين إلى أنشطة المستوطنات، مع أنه يعرف جيداً أن نمو المستوطنات لا يشكل انتهاكاً لاتفاقات أوسلو أكثر من الانتهاك الذي يمثلته النمو الطبيعي للمدن وللقرى الفلسطينية. ويشير المتكلمون باسم الفلسطينيين إلى بنائنا في القدس، عاصمة إسرائيل الأبدية، مدركين أن أوسلو تركت القدس في ظل الولاية القضائية الإسرائيلية. ويشير المتكلمون باسم الفلسطينيين إلى عرضنا بالاستمرار في إعادة الانتشار على أنه غير كاف، مع أنهم يعلمون تمام العلم أنه بمقتضى اتفاقات أوسلو أن إسرائيل هي التي تقرر وتنفيذ الاستمرار في إعادة الانتشار. والواقع أنه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وفي مذكرة للسجل، وصف المفاوضون الفلسطينيون، مثل محمود عباس - أبو مازن - وصائب عريقات، الاستمرار في إعادة الانتشار بأنه مسألة تنفذها إسرائيل وليس مسألة يتفاوض بشأنها الطرفان.

وقد وقّع الرئيس عرفات على الاتفاق المؤقت الثاني لأوسلو في واشنطن في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وهو يعلم جيداً أن مفاوضاته قد فشلت في محاولاتهم الرامية إلى تحقيق تجميد من جانب واحد لعمليات البناء الإسرائيلية. وقد أكد هذه الحقيقة إسحاق رابين، رئيس وزراءنا الراحل، عندما ذكر بعد ذلك بأسبوع، بينما كان الكنيست يصدق على أوسلو الثانية،

"إننا التزمنا أمام الكنيست بألا ننتزع أية مستوطنة في إطار الاتفاق المؤقت، وألا نجمد الإنشاء أو النمو الطبيعي".

وقد وقّع الرئيس عرفات الاتفاق المؤقت وهو يعرف أنه ترك لإسرائيل وحدها تقرير حجم الاستمرار المعقول لإعادة الانتشار. وما يحدث اليوم هو أنه يطلب من إسرائيل أن تقدم تنازلات جديدة تتعدى اتفاقات أوسلو لكي تكسب الامتثال الفلسطيني للمسؤوليات الأمنية التي تدخل في نطاق اتفاقات أوسلو. وبدلاً من أن تواجه السلطة الفلسطينية الجزاءات بسبب تبنيها للعنف، فإنها تتوقع المكافأة.

إن نظام الدولة في جميع أنحاء العالم - من أيرلندا إلى البوسنة ومن أفغانستان إلى أنغولا - تهدده اليوم عشرات الصراعات الإثنية - الدينية. وإذا طبق مبدأ تقرير المصير غير المكبوح في كل حالة، فإن العالم الذي نعرفه، المكون من ١٨٥ دولة تقريبا، سيتحول بسرعة إلى عالم مكون من ٣٠٠ دولة، تسعى فيه كل قبيلة أو مجموعة لغوية إلى نيل الاستقلال. وهذا التطور لن يؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط فحسب، بل سيصبح السبب الرئيسي لعدم الاستقرار الاستراتيجي في جميع أنحاء المعمورة.

بعد مضي أربعين عاما على زوال الامبراطوريات الاستعمارية الأوروبية، لا بد للعالم من إيجاد توازن بين حق الشعوب في التعبير بحرية عن تطلعاتها القومية واحتياجات الأمن الدولي في القرن الحادي والعشرين. فقد انتقل العالم من عهد كانت فيه تصفية الاستعمار هي الشاغل الدولي الرئيسي إلى عهد يتعيّن فيه مقاومة ظاهرة "اللبنة" العالمية.

إن لـ "قضية فلسطين"، كما تسمى في الأمم المتحدة، اليوم تداعيات تتجاوز كثيرا الشرق الأوسط. ففي جميع صراعات ما بعد الحرب الباردة الصعبة التي نشهدها اليوم، تنشأ سمات مشتركة: أسلحة غير شرعية لم تصدر، ومحطات إذاعة تحث الناس على العنف، وإرهاب مباشر أو يقوم به عملاء لا يزال وسيلة مفضلة لكسب ميزة سياسية. وإذا لم تقم السلطة الفلسطينية بوقف هذه الأعمال في صراعنا، فإن مناطق أخرى ستتعلم هذا الدرس. وإذا كوفئ استخدام السلطة الفلسطينية المنهجي للإرهاب بزيادة الضغوط على إسرائيل لتقديم تنازلات جديدة، فإن العنف سيقوض عملية المصالحة بين الشعوب في جميع أنحاء العالم.

وفي نفس الوقت، فإن إيجاد حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني يعالج تطلعات الفلسطينيين واحتياجات الإسرائيليين على حد سواء يمكن أن يكون نموذجا للعالم بأسره. فعلى الرغم من تنامي الاحباط الإسرائيلي في السنوات الأخيرة، فإن جميع الإسرائيليين يمدون يد السلام إلى شركائنا الفلسطينيين. وأفضل طريقة للتغلب على البيئة الحالية هي أن يجدد الطرفان كلاهما عزمهما على إيجاد حل سلمي لجميع الخلافات العالقة من خلال مفاوضات مباشرة تجرى وجها لوجه. وقد آن الأوان لبدء مفاوضات فورية بشأن تسوية دائمة. وقرارات الأمم المتحدة اليوم، التي تستبق الحكم على نتائج هذه

التقليدية. وعلى أية حال، لا تزال موارد الدفاع في الشرق الأوسط في التسعينات توجه لتحديث القوات البرية والمدرمات والمدفعية ذاتية الحركة. وبصورة متزايدة حلت، في المنطقة بأكملها، المدرعات والفرق الآلية السريعة الحركة محل تشكيلات المشاة البطيئة الحركة التي كانت تستخدم قبل ثلاثين عاما تقريبا. ولم يقتصر هذا التغير النوعي على سوريا فقط بل شمل أيضا العراق، الذي أرسل تاريخيا قوات غازية كبيرة في عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧، ومرة أخرى في عام ١٩٧٣ لتقاتل ضد إسرائيل. وفي الواقع، إن القوات العسكرية التي تواجه إسرائيل في المشرق تساوي قوات حلف وارسو التي كانت يوما ما تواجه منظمة حلف شمال الأطلسي في قمة الحرب الباردة في منطقة وسط أوروبا.

إن الضفة الغربية تشكل عازلا قويا يحمي السهل الساحلي الإسرائيلي المزدحم بالسكان من الهجمات العسكرية التقليدية. فسلسلتها الجبلية الممتدة من الشمال إلى الجنوب ترتفع ٣٠٠٠ قدم فوق سطح البحر وتناخم منطقة تنخفض ١٢٠٠ قدم عن سطح البحر، مما يشكل منحدرًا ارتفاعه ٢٠٠ ٤ قدم أمام أي جيش مهاجم. وقد أصبح الانتشار الإسرائيلي على طول منحدراتها الشرقية القليلة السكان وطرق وصول التعزيزات خط الدفاع الإسرائيلي الأمامي في الشرق. ونظرا لأن الطائرات المقاتلة تستطيع أن تقطع المسافة من نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط في ثلاث دقائق، فإن أجواء الضفة الغربية وقمم جبالها تظل عنصرا هاما في الدفاع الجوي الإسرائيلي. واعتبارات الطبوغرافيا والحيز والزمان هذه تصبح أكثر أهمية في ضوء عدم التوازن بين جيش إسرائيل الدائم الصغير، الذي يحتاج إلى تعزيز من القوات الاحتياطية والجيش الدائمة الكبيرة التي تقف في مواجهته إلى الشرق.

إن معالجة مطالب الفلسطينيين قد تؤدي إلى تعديل نوايا بعض الدول العربية تجاه إسرائيل. ولكن، لا يمكن وضع ترتيب مستقر على المدى البعيد إذا قام على معالجة النوايا فقط، دون أن يأخذ في الحسبان هذه القدرات العسكرية الإقليمية. ويمكن التوصل إلى حل للوضع الدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين يأخذ في الحسبان تماما الاحتياجات الإسرائيلية الحيوية للدفاع عن النفس. وهذا يتطلب مرونة وإبداعية؛ ويتطلب أيضا تفكيرًا سياسيًا جديدا. يتعيّن على إسرائيل والفلسطينيين إيجاد طريقة ثالثة بين تقرير المصير غير المكبوح للفلسطينيين وسجل إسرائيل الماضي في السيطرة العسكرية.

شاملة أسفرت، منذ عام ١٩٦٧، عن مصادرة ما لا يقل عن ٧٠ في المائة من الأرض الفلسطينية في القدس الشرقية، وبناء ٥٠٠ ٣٨ وحدة سكنية للإسرائيليين على حساب الفلسطينيين. وواقع الأمر أن ما لا يقل عن ٣٠٠ ٢ منزل يملكها الفلسطينيون تم تدميرها منذ عام ١٩٦٧، وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ وحدها، سويت بالأرض مائة من مساكن الفلسطينيين.

ويبدو واضحاً أن الدافع وراء السياسات التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بالسكان العرب المقيمين في القدس، ومن بينها تدمير منازلهم لإفساح مجال لبناء مستوطنات يهودية، ومصادرة بطاقات هويتهم، وغير ذلك من أشكال الملاحقة، وفقاً لما تم توثيقه في الوثيقة A/52/35، هو خطة الحكومة الإسرائيلية المتعلقة بتغيير الطابع الديمغرافي للمدينة، بغرض إحداث نتيجة محادثات الوضع الدائم بشأن القدس. وبينما يشكل الإمعان في هذه السياسة انتهاكاً صارخاً للاتفاق المؤقت لعام ١٩٩٣، فإنه يتعارض أيضاً مع قرار مجلس الأمن ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠)، وبصفة خاصة مع اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. وهذه الانتهاكات للقانون الدولي اضطرت الجمعية العامة إلى عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة العاشرة في نيسان/أبريل ١٩٩٧، وإلى استئنافها مرتين، في تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر، والقرارات المتخذة في تلك الدورة أوصت، ضمن ما أوصت، بأن تعقد الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف، مؤتمراً بشأن تدابير إنفاذ الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وضمان احترام الاتفاقية وفقاً لأحكام المادة ١.

إن استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية الفلسطينية أثر تأثيراً وخيماً على الاقتصاد الفلسطيني في الأراضي المحتلة. فقد جلب مصاعب جمّة لكل الشعب الفلسطيني الذي تقيدت حرية تنقله بشكل حادة بفعل سياسة إسرائيل في غلق مناطق عديدة من الأراضي المحتلة، مما أدى إلى زيادة تدهور الاقتصاد الفلسطيني الذي يتسم بارتفاع مستمر في معدل البطالة وانخفاض كبير في الأجور الحقيقية. ففي قطاع غزة يقدر معدل البطالة بنسبة تدعو إلى الاكتئاب، تتراوح بين ٥٠ و ٦٠ في المائة. وفي السنوات الأربع الماضية هبط الدخل السنوي للفلسطينيين هبوطاً حاداً، من ٨٠٠ ١ دولار إلى ٩٥٠ دولار في الضفة الغربية، ومن ٢٠٠ ١ دولار إلى ٦٠٠

المفاوضات، لا تقرب الطرفين بوصة واحدة من التوصل إلى سلام. وهذه القرارات ببساطة تضر بالعملية.

إنني أدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما أصدقاء إسرائيل القدامى في أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، إلى العمل على تشجيع المفاوضات المباشرة وتحرير أنفسهم من التصويت الملزم مع الكتلة. إن التحدي بين إسرائيل والفلسطينيين تحد كبير، ولكن كلا الشعبين قادر على تحقيق الهدف المشترك الذي حدده قادتنا قبل أربع سنوات.

السيد مرزوقي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

إن وفد بلدي يساوره قلق عميق إزاء الوضع الحالي الذي آلت إليه المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والتي، بعد أن انطلقت في يسر عقب التوقيع على اتفاقات أوسلو، صادفت سلسلة من النكسات الخطيرة. ومن الواضح تماماً أن الافتقار المخيب للأمل إلى التقدم في هذه المحادثات ينبع من الموقف المتشدد المتطرف الذي تعتمده حكومة نتنياهو. والقرارات والإجراءات الفردية التي تتخذها الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، لهي دليل واضح على هذا النهج المتشدد، وعلى عدم التزامها بالتنفيذ التام للاتفاقات التي وقعت مع الفلسطينيين. الأمر الذي أدى إلى تردي الحالة الأمنية في المنطقة، وتعرض عملية السلام لخطر شديد.

وعلى الرغم من نداءات المجتمع الدولي المتكررة بأن تتخلى الحكومة الإسرائيلية عن سياساتها المتصلبة، لا تزال هذه الحكومة تتماهى في اتباع هذه السياسات، انتهاكاً للاتفاقات الإسرائيلية - الفلسطينية. وهذه السياسات تتضمن محاولات لتغيير وضع القدس وتكوينها الديمغرافي، ومصادرة الأراضي الفلسطينية، وتدمير منازل العرب، علاوة على التسويف المستمر في تنفيذ أحكام الاتفاق المؤقت بالكامل. وفي عهد الحكومة الإسرائيلية الحالية، كانت هناك زيادة غير مسبقة في الأنشطة الاستيطانية في كل أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. فتلك الحكومة، منذ توليها السلطة في حزيران/يونيه ١٩٩٦، رخصت وشجعت بناء ما يقرب من ١٩٠٠٠ وحدة سكنية في المستوطنات اليهودية القائمة، إلى جانب بناء مستوطنات جديدة، مثل مستوطنة جبل أبو غنيم، متجاهلة تماماً الإدانة الدولية، وفي انتهاك سافر لأحكام الاتفاق المؤقت. وما هو واضح هنا هو أن سياسة الاستيطان هذه هي تنويع لاستراتيجية كبرى

وما لم يتسن تحقيق سلام شامل عادل ودائم، وإلى حين التوصل إلى هذا السلام، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يغمض عينيه عن الصراع في الشرق الأوسط، وبالذات القضية الإسرائيلية - الفلسطينية، بل الواقع أن المجتمع الدولي عليه أن يضاعف جهوده لضمان امتثال إسرائيل التام لالتزاماتها الدولية.

السيد اللقاني (المملكة العربية السعودية): أود في مستهل كلمتي اليوم أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى معالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، على الجهود التي يبذلها في عملية السلام في الشرق الأوسط. كما أود أن أشكر سعادة السفير إبرا كا، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وأعضاء اللجنة، على التقرير الخاص المقدم إلينا في هذه الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

منذ أن عقدت القمة العربية الطارئة في القاهرة في حزيران/يونيه من العام الماضي، وما توصلت إليه من قرارات هامة ومصيرية، سادت أرجاء الوطن العربي روح مفعمة بالتفاؤل والتصميم، للمضي قدما في عملية السلام في الشرق الأوسط، على أسس ثابتة وجادة تكفل مواجهة التحديات الخطيرة الراهنة. وجاءت قرارات القمة العربية نتيجة دقة المرحلة التي تمر بها هذه العملية. لقد تمسك القادة العرب، في قمتهم الأخيرة في القاهرة، بتحقيق السلام العادل والشامل كهدف وخيار استراتيجي لا رجوع عنه، يتحقق في ظل الشرعية الدولية.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة إشمابيتوفا (قيرغيزستان).

وبالرغم من هذا الموقف العربي، وهو موقف داعم حقيقي لأسس ومبادئ عملية السلام، فقد تجاهلت الحكومة الإسرائيلية الحقوق العربية المشروعة وكل ما سبق الاتفاق عليه، وتنكرت كليا لالتزاماتها التي وقعت عليها، واعتمدت سياسة القهر المتزايد والتسلط على الشعب الفلسطيني وترسيخ احتلالها للأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ واعتمدت فرض سياسة الأمر الواقع.

وقد أعربت اللجنة في تقريرها المقدم إلينا في الوثيقة (A/52/35) عن قلقها المتزايد إزاء استمرار تدهور الحالة واحتدام العنف والتوتر في الأراضي المحتلة. وأعربت اللجنة عن بالغ قلقها من أن المفاوضات

دولار في قطاع غزة، مما أجبر عددا متزايدا من الفلسطينيين على العيش في أحياء فقيرة بائسة وسط ظروف معيشية، اجتماعية وصحية، مؤسفة. ومما يزيد من تفاقم الحالة المروعة التي يعيشها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة، التدهور السريع في البنية الأساسية، مثل الطرق المدمرة ونقص المياه النظيفة والإسكان غير الملائم، وسوء الخدمات الصحية.

وإزاء محنة الشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال تظل مسؤولية الأمم المتحدة هي تزويده بالمساعدات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المساعدات التي تمس حاجته إليها، إلى حين حل قضية فلسطين. وفي هذا الصدد، يود وقد بلدي أن يعرب عن خالص تقديره لمختلف وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، على دورها المثير للإعجاب وانخراطها بلا كلل في تخفيف المصاعب التي يواجهها الفلسطينيون. إن هذه الوكالة تؤدي دورا قياديا، وبخاصة في ميادين التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية. وما من شك في أن برامجها تعد ضمن أكثر برامج الأمم المتحدة جدارة بالإشادة. ومع ذلك، يساور وفد بلدي القلق من حقيقة أن جوانب العجز في ميزانية وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ستؤثر تأثيرا خطيرا على أنشطتها. ومن الأمور الحيوية إذن أن يواصل المجتمع الدولي تزويد الوكالة بموارد مالية كافية وقابلة للتنبؤ. وماليزيا، فيما يخصها، ستستمر في تقديم إسهامها المتواضع لفلسطين، فيما يتجاوز مساعدتها الثنائية، اتساقا مع دعمها المتواصل للشعب الفلسطيني وتضامنها معه في كفاحه العادل في سبيل إقامة وطن خاص به.

وإلى حين التوصل إلى تسوية نهائية للمسألة الإسرائيلية - الفلسطينية، يتحتم على إسرائيل، بوصفها عضوا في هذه المنظمة، أن تمتثل لجميع القرارات ذات الصلة، الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، ولا سيما القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار ٢٢٨ (١٩٧٣). وفي الوقت ذاته، يتعين على إسرائيل أن تلتزم بأمانة بتنفيذ أحكام جميع الاتفاقات التي توصلت إليها مع الفلسطينيين بحسن نية ودون تأخير. وعليها أن تحاول قدر استطاعتها الإحجام عن اتخاذ الإجراءات التي تزيد من تقويض إطار المفاوضات الهش الذي وضع موضع التنفيذ عقب اتفاقات أوسلو.

حكم حزب العمل، ومنذ مجئ حكومة نيتانياهيو أي منذ ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩٦ وحتى ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩٧ تم هدم ١٨٠ منزلاً - وهناك حوالي ٥٠٠ منزل معرض للهدم في المستقبل القريب لأن السلطات الاسرائيلية تقوم بهدم منازل الأشخاص الذين تعتقد أنهم ارتكبوا أو الذين يشتبه بارتكابهم ما تسميه اسرائيل جرائم أمنية - مجرد اشتباه، وفقاً للتقارير الدولية المقدمة إلينا.

تشير تقديرات الأمم المتحدة المتاحة لنا إلى أن الناتج القومي الإجمالي للفلسطينيين في الأراضي المحتلة قد انخفض بنسبة ٢٠ في المائة بين عام ١٩٩٣ ونهاية عام ١٩٩٦. بينما توقع البنك الدولي أن ينمو الاقتصاد الفلسطيني بعد أوسلو بنسبة ٤ في المائة. وتشير تلك التقديرات إلى أن معدل البطالة يتراوح ما بين ٤٠ في المائة إلى ٤٥ في المائة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولقد بلغ حجم الخسائر التي عانى منها الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٦ ستة بلايين دولار. كل هذا بسبب الممارسات الاسرائيلية المستمرة في حق الشعب الفلسطيني وفرض حصار عليه وإغلاق مناطق، ويقول التقرير المقدم إلينا في الوثيقة (A/52/35) أن اسرائيل قد واصلت فرض إغلاق المناطق على نحو تعسفي استجابة لاحتياجاتها الأمنية المزعومة. وأن التدابير الصارمة التي اتخذتها حكومة اسرائيل ستؤدي إلى تدهور حالة الاقتصاد الفلسطيني بصورة خطيرة مما سيسفر عنه ازدياد المشاق واليأس في صفوف السكان الفلسطينيين.

تقوم اسرائيل بممارسات استعمارية تسلطية في القدس الشرقية شبهها تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية في الوثيقة (A/52/131/Add.2) بالتطهير العرقي. وأود هنا الاقتباس من هذا التقرير

"وتزداد خطورة الحالة في القدس الشرقية بالقيام مؤخراً بسحب بطاقات هوية للمقدسيين [أي السكان العرب في مدينة القدس] على نطاق واسع. فقد وصف الشهود الذين أدلوا بإفاداتهم أمام اللجنة الخاصة هذه السياسة بأنها بمثابة القيام بصمت بطرد السكان العرب [في القدس] الذين يعاملون كأجانب مقيمين أو حتى بتطهيرهم عرقياً، ويقدر [هؤلاء الشهود] أن نحو ٦٠ ٠٠٠ إلى ٨٠ ٠٠٠ مقدسي

الاسرائيلية الفلسطينية منيت بانتهاكات خطيرة بسبب موقف حكومة اسرائيل في مختلف جوانب عملية السلام. وفي هذا الصدد أعربت اللجنة أيضاً عن قلقها الشديد لعدم احترام الجانب الاسرائيلي للاتفاقات التي وقعها فعلاً مع السلطات الفلسطينية.

إن الدول العربية تحمل اسرائيل مسؤولية عرقله، وربما انهيار، عملية السلام برمتها، وها هو المجتمع الدولي باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، يؤكد تحمل السلطات الاسرائيلية هذه المسؤولية ويطالب اسرائيل بالعودة إلى عملية السلام والرضوخ إلى إرادة الشرعية الدولية. وما ترد به اسرائيل على الدول العربية وعلى المجتمع الدولي هو مواصلة إنشاء المستعمرات الاستيطانية وتوسيعها قولاً وفعلًا.

فما يدلي به ممثلو مختلف فروع الحكومة الاسرائيلية، وما سمعنا به في الكنيسة يدلان أن هناك جهداً حثيثاً يبذل للحفاظ على وجود المستعمرين اليهود وتميزه في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية العربية وقطاع غزة. إن العمل يجري في إنشاء مستعمرة جديدة في جبل أبو غنيم في مدينة القدس الشريف رغم مطالبة المجتمع الدولي لاسرائيل بالتوقف عن هذا البناء من خلال ثلاث دورات استثنائية للجمعية العامة عقدت في عامنا الحالي بموجب قرار "فنتحد من أجل السلام". ولقد قامت وزارة الصناعة والتجارة الاسرائيلية بالموافقة على برنامج بقيمة ٣٠ مليون دولار لتشجيع الاستثمار في عدد من المستعمرات، بما في ذلك أربع منها في الضفة الغربية وواحدة في قطاع غزة، كما وافقت وزارة الدفاع الاسرائيلية على بناء ٥٥٠ وحدة سكنية في مستعمرة حبيبات زيف الواقعة شمال القدس، ووافقت اللجنة المالية التابعة للكنيسة على اعتماد خاص قدره ١٦ مليون دولار لتعزيز الاستعمار في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما أعلنت وزارة المالية الاسرائيلية في شهر أيار/ مايو الماضي تخصيص مبلغ ١٦,٥ مليون دولار لمواصلة تنمية المستعمرات اليهودية وذلك كجزء من قرار الحكومة الاسرائيلية بإنشاء مركز إنمائي خاص بالمستعمرات.

وتستمر السلطات الاسرائيلية في سياسة العقاب الجماعي في شتى أشكاله من هدم للمنازل، وطرد جماعي، وفرض حصار كامل على الأراضي الفلسطينية. فمنذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ أي منذ توقيع اتفاق السلام وحتى الآن، قام الاسرائيليون بهدم ٢٧٠ منزلاً في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية، منها ٩٢ منزلاً تم هدمها أثناء

إن المجتمع الدولي، وخاصة راعي عملية السلام في الشرق الأوسط، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، وكذلك الاتحاد الأوروبي مطالبون جميعاً بالضغط على السلطات الإسرائيلية كي تمتثل لقرارات الشرعية الدولية الخاصة بقضية فلسطين وبعملية السلام في الشرق الأوسط. ونحن نرى أن التعجيل باستئناف عملية السلام بتنفيذ اتفاقات أوسلو تنفيذاً فعالاً خاصة الـ ٢٤ اتفاقاً الموقع عليها بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، والتعجيل باستئناف عملية السلام على كافة المسارات والتوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل بتحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ وما بعدها طبقاً لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) هي السبيل الكفيل بعودة الأمن إلى المنطقة والخروج من حالة الجمود والتوتر والعنف حتى تستمر منطقة الشرق الأوسط في مساهمتها الخصبة في بناء الحضارة الإنسانية العالمية.

وأود أن اختتم كلمتي اليوم بالآية الكريمة من كتاب الله عز وجل، بسم الله الرحمن الرحيم "من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً ولقد جاءهم رسلنا بالبينات ثم إن كثيراً منهم بعد ذلك في الأرض لمسرفون". (سورة المائدة، الآية ٣٢).

السيد مسدوه (الجزائر): تباشر الجمعية العامة النظر في البند ٣٦ المعنون "قضية فلسطين"، وسط ظروف جوية ودولية خاصة، يميزها الإحباط الملحوظ الذي يسود المجتمع الدولي بصفة عامة، وشعوب منطقة الشرق الأوسط بصورة خاصة، بعد المأزق الخطير الذي آل إليه مسار السلام في الفترة الأخيرة.

والسبب في ذلك، كما يعلم الجميع، يعود بالدرجة الأولى إلى الموقف المتعنت الذي اتخذته الإدارة الإسرائيلية الحالية منذ وصولها إلى الحكم، إذ عملت على تدمير أسس عملية السلام برمتها، ابتداءً من التنكر للمبدأ الأولي الذي قامت عليه العملية منذ مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، وهو مبدأ "الأرض مقابل السلام"، إلى محاولة التنصل من التزاماتها التعاقدية التي وقعتها مع الطرف الفلسطيني.

ويتجسد هذا الموقف السلبي في عدد من الإجراءات والقرارات التعسفية التي اتخذتها الإدارة الإسرائيلية، كرفض الانسحاب من الأراضي الفلسطينية

ممن يتعين عليهم أن يثبتوا أن المدينة هي مركز حياتهم مهددون بفقدان حقوقهم في الإقامة، الأمر الذي تسبب في نشوء شعور سائد بانعدام الأمن بين السكان، وكان مما ترتب على السياسة التمييزية هذه، التي تطبق على السكان الفلسطينيين للقدس ... الآثار الجسيمة على التأمين الصحي والتعليم والإسكان وحرية التنقل، ولا يطبق أي من هذه التدابير على الاسرائيليين" (A/52/131/Add.2، ص ٥)

كما أن السياسات الإسرائيلية المتعلقة بالقدس أدت إلى وقوع اشتباكات عنيفة بين الفلسطينيين والجنود الاسرائيليين خاصة عقب قيام إسرائيل في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشق ما يسمى بنفق حائط المبكى الغربي الواقع تحت ساحة المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين.

لا بد أن يقف المجتمع الدولي أمام هذا التحدي والتعنت الإسرائيلي في تقويض عملية السلام في الشرق الأوسط. فقبول العرب مبادئ عملية السلام التي ارتكزت على قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) وعلى مبدأ "الأرض مقابل السلام" لا يعني بأي شكل من الأشكال قبول ممارسات السلطات الإسرائيلية في تهويد الأراضي العربية المحتلة عن طريق بناء المستعمرات وتوسيعها ومحاولات تهويد مدينة القدس الشريف وطمس معالمها العربية والإسلامية لفرض سياسة الأمر الواقع.

إن الدول الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ مدعوة للضغط على إسرائيل لضرورة تنفيذ تطبيق بنود هذه الاتفاقية على الأراضي العربية المحتلة بما فيها مدينة القدس الشريف.

لقد أولت حكومة خادم الحرمين الشريفين قضية عملية السلام في الشرق الأوسط اهتماماً خاصاً وبالغا منذ انطلاقها التي بدأت في مدريد وبعد وصول عملية السلام إلى مفترق الطريق. ولقد قدمت المملكة العربية السعودية الدعم والعون بأشكاله إلى الشعب الفلسطيني لرفع المعاناة عنه ولتحقيق طموحاته في بناء دولته المستقلة على ترابه الوطني الفلسطيني. وستبذل قصارى جهدها إلى جانب أشقاءها العرب في استئناف عملية مسيرة السلام على جميع المسارات حتى يتحقق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط وتعود المنطقة لتنعم بالخيرات التي كرمها بها المولى عز وجل.

تنتهجه الإدارة الإسرائيلية، وحملها على احترام الشرعية الدولية.

كما يتجلى هذا الموقف، من خلال مصادقة الجمعية العامة، بأغلبية ساحقة، على مشروع عقد مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والخاصة بحماية المدنيين أثناء الحرب.

إن مسؤولية الأمم المتحدة تبقى قائمة تجاه الشعب الفلسطيني ما دامت قضيته دون حل عادل ونهائي، يضمن للشعب الفلسطيني حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

كما أن حل هذه المسألة يدخل بطبيعته ضمن حل شامل وعادل لمسألة الشرق الأوسط بكاملها. فكل محاولة للوصول إلى سلام عادل في المنطقة تمر كذلك على ضرورة رفع الاحتلال الإسرائيلي عن جميع الأراضي العربية، بما فيها القدس الشريف والجولان السوري، والجنوب اللبناني، على ضوء قرارات الشرعية الدولية وعلى الأخص منها القرارين ٤٩٧ (١٩٨١) و ٤٢٥ (١٩٧٨) الصادرين عن مجلس الأمن.

فهذا في نظر الجزائر هو الحل الجدي الوحيد أمام الإدارة الإسرائيلية، الذي يمكن أن يضمن عودة الأراضي العربية إلى أصحابها الشرعيين، وينزع فتيل الحرب في المنطقة، ويخلق جوا من الثقة الكفيلة بإقامة سلام عادل ودائم وشامل يضمن الحياة الآمنة على جميع شعوب المنطقة.

السيد سمحان النعيمي (الإمارات العربية المتحدة):
يطيب لي باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى سعادة السفير إبراهيم ديغوان كا رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ولأعضاء اللجنة على تقريرهم الذي عكس جهودهم الطيبة التي بذلوها في مجال رصد ومتابعة الآثار التدميرية الناجمة عن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وسياساته الباطلة على مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للشعب الفلسطيني ومسيرة السلام في الشرق الأوسط، وتعريف المجتمع الدولي بأسس القضية الفلسطينية وتطوراتها.

في مثل هذا اليوم من عام ١٩٤٧ اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الثانية قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين

المحتلة التي حددتها بكل وضوح الاتفاقات المبرمة مع السلطة الوطنية الفلسطينية، والعودة إلى سياسة التهويد والاستيطان في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك مدينة القدس، وهو ما يتعارض نصا وروحا مع قرارات الشرعية الدولية، وعلى رأسها قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

كما يتجلى هذا التوجه السياسي الإسرائيلي في الإجراءات القمعية التي انتهجتها هذه الإدارة بحق الشعب الفلسطيني، كمصادرة أراضي الفلسطينيين، والاستيلاء على أملاكهم بشتى الوسائل، بما فيها استعمال القوة وأساليب التدليس، وتهجير المواطنين، وتشجيع المستوطنين على التحرش بهم. كما تنتهج سياسة العقوبات الجماعية ضد المواطنين الفلسطينيين، كإغلاق الأراضي الفلسطينية، وفرض الحصار الاقتصادي عليهم.

ونتيجة لهذا التوجه المرفوض، باءت الآفاق الواعدة التي فتحتها انطلاقا عملية السلام مسدودة تماما، وانطفأت الآمال التي علقتها عليها شعوب المنطقة، والشعوب المحبة للسلام معها. وبالتالي بدأ جو من التشكك حتى في جدوى المضي في بعض الخطوات الإيجابية التي كان من المفروض أن ترافق عملية السلام، وعلى الخصوص منها، المؤتمرات الاقتصادية والجهوية، والاجتماعات التنسيقية المتعددة الأطراف، بمنطق أنه إذا غاب الأصل، بطل الفرع. بل إن منطق المواجهة والعنف قد عاد من جديد يخيم على المنطقة، مهددا أمن وسلامة واستقرار جميع شعوبها.

إن ما آل إليه الوضع في فلسطين المحتلة ما كان ليصل إلى هذا التردى لو أن المجتمع الدولي أبدى من الحزم والإدارة ما يضع حدا لاستمرار إسرائيل في سياسة تعدي قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بقضية الشرق الأوسط بوجه عام، وفلسطين بشكل خاص.

إن عدم تمكن مجلس الأمن من اتخاذ موقف حازم وصارم تجاه هذه المسألة، كان له بصورة أو بأخرى صدى في تمادي الإدارة الإسرائيلية في سياستها المرفوضة.

ومن هذا المنطلق، فلقد كان اجتماع الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاجلة، ثلاث مررات خلال هذه السنة، دليلا واضحا على وعي المجموعة الدولية بخطورة الموقف، وإدراكها ضرورة مواجهة التعنت الذي

المتلاحقة ما بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي من نقطة تحول أساسية وفرصة سانحة تؤمن التسوية السلمية العادلة والدائمة لقضية فلسطين، وترحب غالبية دول المجتمع الدولي بنتائج، سرعان ما منيت بانتكاسات خطيرة بفعل فداحة الخرق المنتظم الذي لجأت إليه الحكومة الإسرائيلية يوماً بعد يوم لتعهداتها التي أبرمتها ضمن هذه الاتفاقيات، ولالتزاماتها الأخرى المنصوص عليها في أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة والقرارات الدولية ذات الصلة.

لقد أجمع العالم في العديد من المناسبات والمحافل الإقليمية والدولية، ولا سيما في الجلسات المتعاقبة للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، على أن سياسة مصادرة الأراضي الفلسطينية والعربية والتي تطبقها الحكومة الإسرائيلية جنباً إلى جنب مع سياسة التوسع الاستيطاني الاستعماري في هذه الأراضي، ولا سيما في مدينة القدس التي تحظى بقدسية واحترام جميع الأديان السماوية، تعد من أخطر الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة للمبدأ القانوني الراسخ لعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة. وقد كان مبعثاً للقلق الشديد أن نجد، عبر متابعتنا الدقيقة للتقارير والإحصائيات الدولية ذات الصلة، أن نسبة بناء وتوسع المستوطنات الاستعمارية وعمليات نقل المهجرين إليها من المستوطنين اليهود الغرباء تضاعفت، بل وأخذت منحني أكثر تعسفاً ذلك عندما عمدت هذه الحكومة على العبث غير المسؤول في المقدسات الإسلامية وفتح مدخل النفق في منطقة المسجد الأقصى، ومواصلة البناء غير الشرعي لأكبر وأخطر تجمع استيطاني في منطقة جبل أبو غنيم الاستراتيجية بجنوب القدس الشرقية وغيرها من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وممارسة إلغاء حق الإقامة للمواطنين الأصليين ومصادرة أراضيهم ومواردهم الطبيعية من خلال اتباع أساليب العنف والطرود والتزوير غير المشروع للوثائق والمستندات المتعلقة بملكية الشعب الفلسطيني إمعاناً في تغيير المركز القانوني والديمقراطي لهذه المدينة العربية والإسلامية المقدسة، وغيرها من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وفرض سياسة الأمر الواقع التي في حقيقتها باطلة ولاغية ومرفوضة ليس من قبل الشعب الفلسطيني فحسب وإنما من كافة دول وشعوب العالم المحبة للسلام والأمن والاستقرار في ربوع منطقتنا العربية.

عربية ويهودية بموجب القرار ١٨١ (د - ٢) والذي بنيت عليه لاحقاً على مدار الخمسين عاماً الماضية سلسلة من القرارات الهامة المتضمنة لمبادئ حل القضية الفلسطينية كالقرار ١٩٤ (د - ٣) (١٩٤٨) المتعلق بحل مشكلة اللاجئين، والقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي يطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها، والقرار ٢٢٨ (١٩٧٣) الذي يدعو أطراف النزاع للدخول في مفاوضات حاسمة لحل هذه القضية المستحوزة على الاهتمام الأكبر للمجتمع الدولي، ذلك فضلاً عن القرارات الأخرى المؤكدة على الهوية العربية لمدينة القدس الشريف.

وقد كان من دواعي القلق المتواصل أن نجد، وبالرغم من جملة هذه القرارات ذات الصلة، والتي استندت عليها فيما بعد أسس مؤتمر مدريد للسلام، والاتفاقيات الأخرى المتلاحقة المبرمة ما بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ذلك فضلاً عن الجهود الحثيثة الأخرى التي بذلت من قبل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والدول والمنظمات الإقليمية من أجل مساعدة الشعب الفلسطيني على ممارسة حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف. إلا أن كل هذه المساعي اصطدمت مرحلة تلو الأخرى بسياسات خطيرة من التوسع والقمع غير الإنساني الذي عمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على انتهاجها دون تمييز في أرجاء الوطن الفلسطيني المحتل، الأمر الذي ترتب عليه تواصل اللجوء والتشريد لأبناء الشعب الفلسطيني، ووقوع عشرات الآلاف من الضحايا، وتدمير هياكلهم الوطنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية وذلك في أفظع انتهاك إجرامي شهدته البشرية للمعايير الإنسانية والأخلاقية التي عرفها التاريخ على مر العصور.

إن النتائج المؤسفة لمراحل تطورات القضية الفلسطينية وتعقيداتها المختلفة، التي تجسدت مؤخراً كنتيجة حتمية للمسلكتين غير القانونية أو الشرعية للحكومة الإسرائيلية، كشفت للعالم أجمع عن النوايا الحقيقية المبيتة لهذه الحكومة والرامية إلى إبقاء وضعها كسلطة احتلال في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، قائمة على مفاهيم العنف والهيمنة والتوسع غير الشرعي للأراضي تمهيداً لتحقيق مطامعها العدوانية على حساب الحقوق والممتلكات التاريخية والقانونية للشعب الفلسطيني والعربي.

ورغم ما حققه مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ واتفاق إعلان المبادئ لعام ١٩٩٣، والاتفاقيات الأخرى

والإفراج الفوري عن كافة المعتقلين والوفاء بالتزاماتها الأخرى التي تكفل وصول الدعم المالي إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، وعدم عرقلة جهودها في تسهيل بناء الاقتصاد الفلسطيني ومؤسساته الإنمائية لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني.

وختاماً وبمناسبة احتفال الأمم المتحدة باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تجدد موقفها المساند للشعب الفلسطيني وقيادته في مسيرة نضاله وتحرره، كما تؤكد أن الحل العادل والدائم لقضيته تستدعي تنفيذ دعامتها المتجسدة في قرارات الشرعية الدولية وإجراءات بناء الثقة المنصوص عليها في اتفاقيات السلام والرامية بشكل أساسي إلى الوقت الفوري لبناء المستوطنات الاستعمارية غير الشرعية وتفكيك القائم منها تمكينا لتطاعات هذا الشعب في التحرر والعودة وممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس وبناء مؤسساته الوطنية على قاعدة السلام والأمن والبناء.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند لهذه الجلسة. وسنستمع إلى باقي المتكلمين غداً، الثلاثاء، ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، الساعة ١٥/٠٠.

طلب المراقب عن فلسطين الإدلاء ببيان ممارسة لحق الرد. أعطيه الكلمة الآن وفقاً لقراري الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ و ١٧٧/٤٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨.

السيد القدوة (فلسطين): لقد أتحفنا اليوم الممثل الإسرائيلي بخطاب تضمن كمية هائلة من الهلوسة إلى الدرجة التي يخيل لنا أنه كان يتحدث عن واقع غير الذي نعرفه، أو يعيش في عالم غير العالم الذي نعيشه. عالم له معان مختلفة للحق والعدالة. عالم له قانونه الخاص غير القانون الدولي الذي نعرفه. عالم تختفي فيه مفاهيم المساواة بين الأمم والشعوب، وربما هو عالم لشعب الله المختار. وهو غير عالمنا نحن الشعوب العادية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وربما حتى في أوروبا بشقيها.

من الصعب تصديق هذه الدرجة من العنجهية والغرور وتجاهل الحقائق التي يمتاز بها الخطاب

فلم تكن مصادفة أن يتابع العالم تعاضم انعدام الأمن والتوتر المتصاعد وإجراءات العنف وعدم الثقة التي تسود الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العامين الماضيين لولا اقتراحها المباشر مع كافة هذه الممارسات الإسرائيلية المكسرة لتراجعاتها وانتقاضها بل وعدم وفائها بالتزاماتها وتعهداتها ولا سيما فيما يتعلق بعدم استكمالها لخطة إعادة الانتشار لقواتها العسكرية في الضفة الغربية، والإفراج عن المئات من المعتقلين والسجناء الفلسطينيين والعرب، وعرقلتها المتواصلة لخطط فتح مطار وميناء غزة، ذلك فضلاً عن تملصها المتكرر لمفاوضات الوضع النهائي التي تشمل تسوية المسائل الحاسمة المتعلقة بالقدس واللاجئين والمستوطنات والحدود وغيرها. وكذلك اتباعها بحجة الأمن المزعوم لسياسات القبضة الحديدية المفرطة ضد أبناء الشعب الفلسطيني، ذلك من خلال فرض طوق متواصل من الإغلاق والحصار وتدابير العقاب الجماعي والاقتصادي على مدنها وقراها، وشن حملات واسعة من العنف والاعتقال التعسفي والقتل المتعمد غير المبرر والعشوائي للمدنيين والتي جميعها تشكل انتهاكا سافرا وخرقا فادحا خطيرا للتزاماتها باتفاقية جنيف الرابعة والقانون الإنساني الدولي ومرجعية مدريد للسلام المستندة على قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ولا سيما القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة والتي أدانت كافة هذه السياسات الإسرائيلية غير المشروعة وما ترتب عليها من نتائج خطيرة أدت إلى زعزعة وتقويض أركان اتفاقيات السلام وإجراءات الثقة التي أبرمتها مع الجانب الفلسطيني، تؤكد مجدداً على أهمية بذل المجتمع الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة وراعيي عملية السلام والاتحاد الأوروبي جهوداً مضاعفة لحمل الحكومة الإسرائيلية على الانصياع لجملة قرارات الشرعية الدولية، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة التي منها، على سبيل المثال، عقد مؤتمر عاجل للأطراف السامية في اتفاقية جنيف الرابعة لبحث خرق الحكومة الإسرائيلية لأحكام هذه الاتفاقية وإيجاد السبل الكفيلة لإثباتها عن التراجع والامتناع إلى كافة المتطلبات العادلة لأسس التسوية الشاملة والدائمة لقضية فلسطين، والمتجسدة في الإيقاف الفوري لكافة أنشطة الاستيطان الاستعماري غير الشرعي في القدس وكافة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وإزالة كل ما تم إنشاؤه واستكمال تنفيذ تعهداتها والتي تشمل فتح مطار وميناء غزة وإعادة الانتشار لقواتها بالضفة الغربية،

معنى الإجماع الدولي ضد سياساتها غير الشرعية في الأرض المحتلة.

وأخيرا، فإننا نأمل أن تكف الحكومة الإسرائيلية الحالية عن مواقفها وعن سياساتها، وأن تكف عن اختراع انتهاكات فلسطينية للاتفاقيات من أجل تبرير انتهاكاتها الفظيعة والمستمرة لهذه الاتفاقيات، وأن تبدأ فعلا بتنفيذ الاتفاقيات المعقودة بما يكفل دفع مسيرة السلام إلى الأمام وبما يكفل تحقيق السلام العادل والدائم والشامل في منطقة الشرق الأوسط.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥

السياسي للحكومة الإسرائيلية الحالية، والذي جاء خطاب اليوم مثالا ممتازا له.

وبودي هنا وباختصار أن أذكّر المندوب الإسرائيلي ببعض الأمور لعلّه يرى الحقيقة ولو بشكل محدود.

أولا، إن جوهر المشكلة هو الاحتلال الإسرائيلي - الاحتلال - وإنهاء الاحتلال هو شرط السلام.

ثانيا، إن أية محاولة للمقارنة بين المستعمرات الإسرائيلية غير الشرعية في الأرض المحتلة والمدن والقرى الفلسطينية هو أمر ليس فقط انتهاكا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن وأسس عملية السلام، وإنما هو بشاعة وعنصرية، والأخطر من ذلك دعوة للجانب الفلسطيني للحديث عن حقوقه في يافا وفي حيفا وغيرها من المدن الفلسطينية.

ثالثا، إن الحديث عن الحاجات الحيوية لإسرائيل يذكرنا بنظريات ممقوتة لا داعي لتذكيركم بها. إن الأمن الحقيقي يأتي من خلال تحقيق السلام العادل وليس الإصرار على الحاجات الحيوية، الأمر الذي نرفضه تماما.

رابعا، إن الجانب الإسرائيلي يحتاج أن يتذكر أن الشعب الفلسطيني يقف بفخر على قدم المساواة مع الشعب الإسرائيلي، ليس تابعا وليس أقلية عرقية. إن انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة ليس تنازلا من إسرائيل وليس حتى خيارا. وإن الاعتراف المتبادل ليس معروفا مقدما لنا بل هو جوهر إعلان المبادئ.

خامسا، إن محاولة المندوب الإسرائيلي تعليم الدول الأعضاء كيف يجب أن تصوت هو مثال آخر عن العنجهية غير المقبولة. وربما آن الأوان أن تفهم إسرائيل